

Distr.: General
21 June 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الستون

البند ٦٨ (أ) من القائمة الأولية*

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا:
التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

تقرير الفريق الاستشاري للأمين العام المعني بتقديم الدعم الدولي
للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

مذكرة من الأمين العام

عملاً بالفقرة ٣٣ من قرار الجمعية العامة ٢٥٤/٣٣ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير الفريق الاستشاري للأمين العام المعني بتقديم الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المعنون "من الخطاب إلى العمل: حشد الدعم الدولي من أجل تحرير طاقات أفريقيا".

* A/60/50 و Corr.1.

موجز

يتضمن تقرير الفريق الاستشاري للأمم العام المعني بتقديم الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا رسالة محورية من شقين: يُستفاد من الشق الأول أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لا يمكن أن تنجح من دون زيادة الدعم الدولي المقدم بشكل كبير؛ أما الشق الثاني فمؤداه أن تحرير طاقات أفريقيا الإنمائية الهائلة يتطلب استغلال القدرة على الابتكار والدينامية اللتين تميزان المبادرة الخاصة في طائفة من المجالات تشمل التنمية الزراعية والصناعية والعلمية والتكنولوجية وتطوير الهياكل الأساسية. ويعتبر الفريق أن تعزيز المبادرة الخاصة بمعناها الأوسع أمر أساسي للتحول الاقتصادي في أفريقيا وأن وجود قطاع عام فعال وداعم وقادر سيكون عاملاً حيوياً لتحقيق الأهداف السالفة الذكر.

ويشير الفريق إلى عدد من المجالات التي تستلزم قيام البلدان الأفريقية باتخاذ إجراءات سياسية. وتتصل هذه المجالات عموماً بالحاجة إلى مواصلة تحسين نوعية الإدارة الاقتصادية والسياسية وعملاتها. ويعتبر الفريق أن هذه المجالات تنسم بأهمية بالغة. بيد أن الفريق، تماشياً مع ولايته، قدم عدداً من التوصيات التي يرى أنها تتطلب أن يوليها المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة أولوية العمل.

المعونة

يؤيد الفريق تماماً الدعوة إلى زيادة مستويات المعونة (صافي تخفيف الدين والمساعدة الإنسانية) زيادة كبيرة، وفقاً للالتزامات التي تعهدت بها مجموعة البلدان الصناعية الثمانية في مونتيري، بالمكسيك، والتعهد بتخصيص نصف هذه الزيادة على الأقل لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وينبغي أن تتلقى البلدان الأفريقية التي تلتزم بتوفير بيئة سياسية جيدة، وثبت تحقيقها لهذا المطلب، وفقاً للمعايير التي اعتمدها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ووافق عليها المجتمع الدولي، معونة بالمستويات التي تحتاجها لتنفيذ برامجها ومشاريعها الاستثمارية المتفق عليها في إطار ورقات استراتيجية الحد من الفقر الخاصة بها فضلاً عن ميزانيات للدعم، شريطة أن تفي بالتزاماتها.

ويجب تقديم المعونة باعتبارها منحا (أو قروضا مشفوعة بمنح مكافئة تفوق بشكل كبير نسبة ٢٥ في المائة)، على أن قابلة للتنبؤ بها وبدون قيد حتى يتسنى تقليص اختلالات تنفيذ الميزانيات وتحسين عامل القيمة النقدية.

وينبغي تقديم المعونة على أساس متعدد السنوات وبشكل متواصل من أجل تشجيع البلدان على الدخول في التزامات إنفاق طويلة الأجل، لا سيما فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

ويتعين على المانحين أن يسعوا لتحسين اتساق أهداف المساعدة التي يقدمونها في إطار خطط واستراتيجيات دعم التنمية في فرادى البلدان، بما فيها ورقات استراتيجية الحد من الفقر، وزيادة مواءمة إجراءاتهم الإدارية.

وكما يتعين على المانحين أن يتقيدوا بشكل خاص ببرنامج معجل ومحدد زمنيا للوفاء بالتزاماتهم التي وردت في مختلف الإعلانات، ومنها التوصية المتعلقة بعدم ربط المساعدة الإنمائية الرسمية بأقل البلدان نموا لعام ٢٠٠١، وإعلان روما لعام ٢٠٠٣ بشأن التنسيق، وإعلان باريس لعام ٢٠٠٥ بشأن فعالية المعونة، وذلك بهدف تحسين دور المعونة وتأثيرها.

تخفيف الدين

ينبغي أن تركز معايير تخفيف الدين على الاستعمال الفعال للموارد التي يتم إطلاقها نتيجة لذلك لأغراض الحد من الفقر وتحقيق التنمية. ويتعين قياس القدر المناسب لتخفيف الدين بالاستناد إلى أهداف إنمائية واضحة تحدد عملية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ويؤيد الفريق بشدة الاقتراح الداعي إلى إلغاء جميع ديون البلدان ذات الدخل المنخفض بشكل عام. أما البلدان ذات الدخل المتوسط فينبغي تخفيف دينها بشكل ملموس.

التجارة

يقر الفريق بالدور الهام الذي يمكن أن يؤديه تحرير التجارة في تنمية أفريقيا. ويجب تنفيذ هذا التحرير سواء في الدول الأفريقية أو غيرها.

وسيؤدي تخفيض الحواجز التجارية في أفريقيا، التي لا تزال كبيرة، إلى إزالة نزع إعاقه التصدير؛ كما سيمكن الدول الأفريقية من الاستفادة من التجارة فيما بين البلدان النامية.

ولا يقل تخفيض الحواجز التجارية التي تعترض أفريقيا أهمية عما سبق. غير أن الفريق يوصي بأخذ بنية التجارة الأفريقية في الاعتبار. فتخفيض المعونات الزراعية مثلاً في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية قد يضر بالعديد من الدول الأفريقية المستوردة الصافية أكثر من كونها مصدرة صافية للسلع الزراعية بدل أن يساعدها.

وعندما يلزم إعادة تخصيص الموارد للاستفادة من تحرير التجارة، من الضروري إنشاء مؤسسات تسهل هذه الخطوة. وينبغي مساعدة القطاع الخاص، الذي نشدد على دوره في هذا التقرير، بواسطة تدابير مثل توفير الائتمان وتحديد حقوق الملكية بشكل واضح وتقديم المساعدة التقنية عند اللزوم.

وبالإضافة إلى ذلك، فإذا كان تحرير الاستيراد يترافق في البلدان المتقدمة النمو بوضع برامج للمساعدة على التكيف، فإن الفريق يوصي بوضع برامج مماثلة في أفريقيا دون تأخير. وتحتاج الدول الأفريقية إلى مساعدة متعددة الأطراف من أجل تصميم وتمويل خطط المساعدة على التكيف هذه.

ولئن كانت أفريقيا تشهد تزايداً في عدد الاتفاقات التجارية التفضيلية على الصعيدين الثنائي ودون الإقليمي، فإن الفريق يرى أن إتمام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف له أولوية كبرى بالنسبة للدول الأفريقية ويحث الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على أن تؤيده بشكل تام.

ومن أجل تيسير إتمام جولة الدوحة، يعتقد الفريق بأن بوسع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أن تشجع بقوة تدفقات المعونة، سواء المعونة التعويضية أو المعونة القصيرة الأجل الموجهة للتكيف، المقدمة إلى البلدان الأفريقية المتأثرة بشدة بانخفاض قيمة الأفضليات التقليدية التي تستفيد منها مع تقدم تحرير نظام الدولة الأولى بالرعاية.

ويحث الفريق المجتمع الدولي على دعم عملية بناء الهياكل الأساسية تعزيزاً لهدف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المتمثل في تحقيق نمو التجارة داخل أفريقيا لتحقيق الفائدة المتبادلة.

تدفقات رأس المال والتحويلات

ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تبذل الجهود اللازمة لتعزيز تدابير السياسة العامة التي من شأنها أن تسهل التحويلات وتدفقات رأس المال نحو أفريقيا بتشجيع قيام المصارف وغيرها من الوسطاء بتخفيض الرسوم التي تتقاضاها على التحويلات، وبالترويج لفرص الاستثمار في أفريقيا.

تنمية القطاع الخاص

يحتاج إنجاح تشجيع الأعمال التجارية في أفريقيا بشكل ملح إلى دعم فعلي من المؤسسات المتعددة الأطراف والبلدان المتقدمة النمو. ويتعين على وكالات التنمية بشكل خاص أن تعزز تعاونها التقني مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وفرادى البلدان بمساعدتها على إعداد استراتيجيات محددة البلد لتحسين مناخات الاستثمار.

وكخطوة أولى، ينبغي للمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف أن تحسن تنسيقها لتقديم المساعدة وأن تهدف إلى رفع فعاليتها، مما يؤدي إلى تخفيف الضغط على القدرات الإدارية للحكومات الأفريقية. ويمكن في هذا الصدد أن توجه أموال المساعدة التقنية عبر آلية متعددة الأطراف. ويمكن للوكالات المتعددة الأطراف أن تقدم المساعدة الفنية والمالية اللازمة لإنشاء وكالات محلية تعنى بتشجيع الاستثمار. وينبغي في هذا الإطار أن يعتمد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى إيلاء تأكيد أكبر لدور القطاع الخاص في أطرها السياسية المحددة في ورقات استراتيجية الحد من الفقر.

تحسين نوعية واتساق الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة

ينبغي لمؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة أن تبذل المزيد من الجهود من أجل العمل جماعيا على تقديم دعم مركز ومنسق للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومساعدة البلدان الأفريقية على تعبئة موارد مالية هامة لفائدة تنمية القارة على الصعيدين الوطني والإقليمي، ولفائدة برامج ومشاريع الشراكة الجديدة أيضا. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم جهود الحكومات لتحسين إدارة المعونة وإتاحتها وصوغ المشاريع وتنفيذها.

تحسين رصد الإعلان عن التبرعات وسدادها

يتعين إنشاء عملية للتشاور والحوار بهدف متابعة الالتزامات. وينبغي لهذه العملية أن توضع في إطار شراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وأن يعهد إليها بولاية متابعة الإعلان عن التبرعات واستعراض جميع جوانب الدعم الدولي المقدم لأفريقيا وإعداد تقارير بشأنها.

رسالة إحالة مؤرخة ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس الفريق الاستشاري للأمين العام المعني بتقديم الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

يشرفني أن أحيل إليكم تقرير الفريق الاستشاري للأمين العام المعني بتقديم الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المعنون "من الخطاب إلى العمل: حشد الدعم الدولي من أجل تحرير طاقات أفريقيا". وقد سعى الفريق، الذي يعمل أعضاؤه بصفتهم الشخصية وليس بصفتهم ممثلين لحكوماتهم أو منظماتهم، إلى الاستجابة قدر الإمكان للولاية المناطة به وهي الخروج بتوصيات بشأن طرائق حشد الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بما في ذلك عن طريق منظومة الأمم المتحدة.

واضطلع الفريق بعمله في فترة تميزت باستقطاب الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا للاهتمام الدولي في عام ٢٠٠٥ من خلال تقرير الأمم المتحدة عن مشروع الألفية المعنون الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتقرير لجنة أفريقيا التي أنشأتها المملكة المتحدة المعنون مصلحتنا المشتركة، وتقرير الأمين العام المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع". وقد شددت هذه الوثائق على الحاجة إلى تقديم مساعدة مالية إضافية طوال فترة ممتدة من الزمن من أجل تلبية الاحتياجات البشرية لأفريقيا وتحقيق أهدافها الإنمائية. ويقر الفريق بأهمية استنتاجات وتوصيات تلك التقارير ويؤكددها.

وفي ضوء احتياجات أفريقيا المالية المعبر عنها بشكل جيد، المبرزة في تلك التقارير، سعى الفريق الاستشاري للأمين العام إلى إضافة قيمة إلى المناقشة الحالية ببيان الخطوات البالغة الأهمية اللازمة للانتقال من الخطاب إلى العمل.

ويتضمن التقرير رسالة رئيسية من شقين. ويفيد الجزء الأول من الرسالة أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لا يمكن أن تنجح من دون زيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي زيادة هامة. أما الجزء الثاني فمؤداه أن تحرير طاقات أفريقيا لتحقيق التنمية يتطلب استغلال ما تتسم به المبادرة الخاصة من قدرة على الابتكار وفعالية في طائفة من المجالات، تشمل الزراعة والصناعة والعلم والتكنولوجيا وتطوير الهياكل الأساسية. ويعتبر الفريق أن تعزيز المبادرة الخاصة بمعناها الأوسع عامل أساسي للتحويل الاقتصادي في أفريقيا. كما أن وجود قطاع عام فعال وداعم وقادر أمر حيوي لتحقيق هذه الأهداف.

ويحاول الفريق في الوقت نفسه التأكيد على أربع نقاط أساسية. أولاً، يجب على المجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته المالية والسياسية على نحو كامل وفي أسرع وقت ممكن.

ثانياً، يتعين على البلدان الأفريقية وشركائها الدوليين التركيز على النتائج. ويلزم أن يشهد الواقع المعيشي للناس تغيراً نتيجة الدعم الأفريقي والدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. فالنجاح لا يمكن أن يقاس بعدد المشاورات والاجتماعات والخطط فحسب. كما يجب أن يفضي الدعم الدولي إلى عمل يستند إلى النتائج ويكفل تحرير الطاقات البشرية في أفريقيا والطاقات الاقتصادية للقطاع الخاص النظامي وغير النظامي.

ثالثاً، بدأ من المشاورات التي أجراها الفريق أنه سيتم الالتزام بمزيد من المعونة المالية وتقديمها إذا ما وضعت الأمم المتحدة بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي نظاماً وإجراءات من أجل الدعوة إلى اجتماع يحضره جميع المانحين ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، بهدف تناول القطاعات كل على حدة مثل الزراعة والأمن الغذائي والهياكل الأساسية والسلام والأمن والتعليم، وذلك بهدف الاتفاق على الأهداف والالتزامات والجدول الزمني بشكل محدد.

رابعاً، ينبغي أن يأتي التنسيق والقيادة من جانب منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بوصفهما وسيطين أساسيين في كفالة جعل حكومات أفريقيا وشعوبها من جهة، وحكومات وشعوب باقي دول العالم من جهة أخرى تعمل في جو من الشراكة كفريق واحد وليس كأطراف منفردة يتجاذبها التنافس أو الانعزال. وفي هذا الصدد، يجب على الدول الأعضاء أن تؤكد الدور الذي تضطلع به قدرة الأمم المتحدة على التنسيق وأن تدعمه، كما يتعين على الدول الأفريقية أن تسهم في الاتحاد الأفريقي ومؤسسات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتعززها بهدف كفالة أن تكون أفريقيا هي التي تدير عملية التنمية الأفريقية فعلاً وهي التي تمتلك زمام العملية حقاً.

ويرى الفريق أيضاً أنه ينبغي توسيع نطاق الدور الذي يضطلع به مكتب المستشار الخاص للأمم المتحدة لشؤون أفريقيا بحيث يشمل، من ضمن جملة أمور، رصد تنفيذ المجتمع الدولي لالتزاماته فيما يتعلق بدعم تنمية أفريقيا، وتشجيع تحسين تنسيق الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ويستمر تعزيز الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تدريجياً منذ أن رحبت الجمعية العامة بإنشائها في عام ٢٠٠٢. وتم إنشاء مؤسسات الشراكة وأعد برنامجها في فترة زمنية تميزت بقصرها الملحوظ. غير أن ثمة عملاً كثيراً ينتظر الإنجاز بهدف بلوغ نتائج حقيقية، كما أن الفريق يتطلع إلى التمكن بشكل متواصل من رصد التقدم المحرز في

تقديم الدعم الدولي لبرامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتحديد الفجوات البالغة الأهمية الموجودة من خلال إعداد تقارير متتالية.

وكان الفريق يعتمد في مداولاته على مدخلات مستقاة من طائفة واسعة من المصادر تشمل الحكومات والخبراء الأكاديميين ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وستجرى مشاورات أخرى في إطار إعداد تقريره القادم. ويود الفريق أن يعرب عن امتنانه للدعم المالي الذي قدمته حكومتا النرويج والدانمرك لعمل الفريق.

وأود أن أضيف أن الفريق ينوي في مرحلة لاحقة أن يعرض عليكم تقريراً إضافياً لكي تنظروا فيه. وسيقيم هذا التقرير، المتوقع صدوره بحلول الربع الأول من عام ٢٠٠٦، التقدم المحرز في الدعم الدولي لتنمية أفريقيا في ضوء نتائج اجتماعات القمة الدولية الهامة كالتّي تعقدها مجموعة البلدان الثمانية والاتحاد الأوروبي، ومؤتمر القمة للدورة الستين للجمعية العامة الذي سيعقد في الجزء الأخير من عام ٢٠٠٥.

وأود في الختام أن أشكركم على إتاحة الفرصة لي للعمل كرئيس للفريق بي وأن أشكر أعضاء الفريق على مساهمتهم الفعالة في جميع أطوار عمله. ولا يفوتني أن أعرب عن امتناني لموظفي الأمانة العامة على دعمهم الإداري والبحثي الممتاز.

(توقيع) إيميكاً أنياوكو

رئيس الفريق الاستشاري للأمين العام

المعني بتقديم الدعم الدولي للشراكة الجديدة

من أجل تنمية أفريقيا

من الخطاب إلى العمل: حشد الدعم الدولي من أجل تحرير طاقات أفريقيا

تقرير الفريق الاستشاري للأمين العام المعني بتقديم الدعم الدولي للشراكة
الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

المحتويات

الصفحة

أولا -	فرصة جديدة أمام أفريقيا	١١
ثانيا -	تنامي توافق الآراء بشأن ما تحتاجه أفريقيا	١٤
ألف -	التنمية الريفية والزراعة	١٥
باء -	الاستثمار في التنمية البشرية	١٦
جيم -	الاستثمار في الهياكل الأساسية المادية	١٩
دال -	تنمية القطاع الخاص	٢٠
هاء -	تحسين الحكم في أفريقيا	٢٢
واو -	تسوية الصراعات وبناء السلام	٢٣
ثالثا -	تعزيز الشراكات الدولية	٢٤
ألف -	زيادة المعونة المقدمة إلى أفريقيا	٢٤
باء -	تخفيف عبء الديون على أفريقيا	٢٩
جيم -	تحرير التجارة وضمان نجاعتها بالنسبة لأفريقيا	٣٢
دال -	تشجيع حركة رأس المال الخاص والتحويلات	٣٥
رابعا -	إعطاء معنى عملي للدعم الدولي لجهود أفريقيا الإنمائية	٤٠
ألف -	تحسين تقديم الدعم الدولي لتنمية أفريقيا	٤٠
باء -	تحسين نوعية وتنسيق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة	٤١

- ٤٣ - تحسين رصد الإعلام عن التبرعات والمدفوعات
- ٤٣ - موجز التوصيات الموجهة إلى المجتمع الدولي، بما فيه منظومة الأمم المتحدة
- المرفقات
- ٤٩ - أعضاء الفريق
- ٥١ - الاجتماعات والمشاورات التي عقدها الفريق

أولا - فرصة جديدة أمام أفريقيا

١ - أضحت أفريقيا مرة أخرى محط أضواء التنمية الدولية. فمع حلول منتصف العقد الأول للألفية الجديدة، تجدد البحث في مسببات أزمة التنمية الأفريقية. وكان التركيز على تحديات التنمية في أفريقيا قد استعاد حيويته في مطلع الألفية الجديدة عندما بدأ المجتمع الدولي يواجه باهتمام والتزام متجددين التحديات الإنمائية التي ما زالت تفرضها البلدان النامية عموماً، والأفريقية بشكل خاص، على الرغم من بعض التقدم والرخاء في عدة مناطق من العالم.

٢ - في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أعطى المجتمع الدولي إشارة على تجديد التزامه بالتنمية والحد من الفقر والأمراض باعتماده لإعلان الأمم المتحدة للألفية، الذي تضمن الأهداف الإنمائية للألفية. وتلا هذه الخطوة الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الدوحة عام ٢٠٠١ بشأن بدء جولة جديدة من المفاوضات التجارية التي عرفت باسم الجولة الإنمائية تحت رعاية منظمة التجارة العالمية بهدف مواجهة احتياجات وشواغل البلدان النامية على وجه التحديد، ثم عقد مؤتمرين في عام ٢ٰ٠٢ بشأن تمويل التنمية والتنمية المستدامة على التوالي في مونتيري بالمكسيك وجوهانسبرغ بجنوب أفريقيا.

٣ - وأقر كل هذه المبادرات المدرجة في إطار مشروع الألفية بالحاجة إلى بذل جهود خاصة من أجل التصدي للتحديات البالغة الأهمية التي تواجه أفريقيا. وعلاوة على ذلك، اعتمد اجتماع قمة مجموعة البلدان الثمانية الذي عقد في كاناناسكيس، بكندا في ٢٠٠٢ خطة عمل من أجل أفريقيا كما توصل إلى اتفاق يقضي بمنح أفريقيا ما لا يقل عن نصف الموارد الإضافية المعلن عنها في مونتيري.

٤ - ولم تكن تلك أول مرة يقوم فيها المجتمع الدولي بتصميم مبادرات خاصة لدعم التنمية في أفريقيا. فكثيرة هي البرامج الدولية التي اعتمدت برعاية الأمم المتحدة في الثمانينيات والتسعينيات من أجل تنمية أفريقيا. إلا أن أياً منها لم يرق إلى التعهدات المقطوعة أو إلى الإمكانيات التي كان ممكناً تحقيقها. وفي ظل الإخفاقات الماضية ساد قدر كبير من التشكيك والقلق، لم يكن أقله في أفريقيا نفسها، مفادهما أن زخم الألفية لن يلبث أن يجبو. وبدا لوهلة أن الاهتمام الدولي بأفريقيا قد انحسر، عندما تحول اهتمام العالم إلى القضايا الأخرى التي برزت وتصدرت جدول الأعمال العالمي في السنين الأخيرة.

٥ - أما من جانب القيادات السياسية الأفريقية، فثمة عزم متجدد لديها يدل عليه اعتماد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والتزامها بتحسين الإدارة الاقتصادية والسياسية بالاعتماد على الإنجازات الكبيرة المحققة في العقد الأخيرين. وعلى الرغم من أن الشراكة

الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ليست أول تجسيد للاستجابة الجماعية من القادة الأفارقة للتحديات الإنمائية للمنطقة، فحظوظ نجاح تنفيذها أفضل ودواعي تقديم الدعم الدولي المتضافر إليها أقوى لعدة أسباب. فالوثيقة السياسية للشراكة تعرض تشخيصا وتحليلا شاملين للواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمنطقة كما تطرح إطارا سياسيا شاملا ومعقولا لمواجهة التحديات على الصعيدين الوطني والإقليمي وعلى صعيد القارة. وتحظى الشراكة بتأييد عدد كبير من المؤسسات الأفريقية الداعمة يفوق ما لقيته المبادرات السابقة. وتضم القيادة السياسية للشراكة على سبيل المثال عددا أكبر من القادة المنتخبين ديمقراطيا بالمقارنة مع ما كان عليه الأمر عند اعتماد خطة عمل لاغوس منذ ربع قرن. وعلاوة على ذلك، وقع ٢٥ بلدا بشكل طوعي على الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وقد شُرع في هذا الإجراء باستعراض عدد من الحالات. وحتى خارج نطاق الإجراءات الرسمية للآلية، ثمة بوادر مشجعة تشير إلى أن الاتحاد الأفريقي والهيئات الإقليمية تضطلع بدور هام في معالجة الأزمات الوطنية التي قد تحدث اضطرابا.

٦ - وكذلك، إذا كانت المساعدة الإنمائية الرسمية ما زالت تقدم على أساس اعتبارات جيوسياسية، إلا أن ثمة تحول ملحوظ نحو منحها بالاستناد إلى سياسات سليمة. ويعكس هذا التوجه الجديد الآخذ في التبلور مزيدا من الفهم والإقرار لشروط فعالية المعونة ولما من شأنه أن ينجح أو لا ينجح في مجال الإصلاح السياسي المحلي.

٧ - وعلاوة على ذلك، ثمة توافق متزايد في الآراء في الدوائر المعنية بالتنمية بشأن ما يلزم عمله وما يمكن عمله من أجل تخفيف أزمة التنمية في أفريقيا وبشأن الحاجة إلى بذل جهود حريئة واستثنائية. ويحدد تقرير الأمم المتحدة عن مشروع الألفية^(١) وتقرير لجنة أفريقيا^(٢) اللذان صدرا مؤخرا تحديدا شاملا الخطوط العريضة لهذا التوافق في الآراء بشأن ما ينبغي عمله.

٨ - ونعتبر أن تلاقي هذه العوامل البالغة الأهمية علامة تدل على بروز 'فرصة جديدة' أمام أفريقيا.

٩ - ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كثيرة. فالواقع الأفريقي في حد ذاته يظل مثبطا للهمم كما كان من قبل. وعلى الرغم من أن عددا متزايدا من البلدان حقق معدلا للنمو الاقتصادي فاق ٥ في المائة سنويا خلال السنوات الخمس الماضية، فقد ظل هذا التقدم في مجمله أمرا عرضيا وكان، على أي حال، أقل بكثير من نسبة ٧ في المائة التي يعتقد بشكل عام أنها ضرورية لبدء تقليص الفقر في المنطقة. ويواجه اجتذاب تدفقات كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر تحد كبير يتمثل في طغيان نسبة الاقتصادات الصغيرة الحجم ومسألة إيجاد حيز

اقتصادي للمستثمرين ومنظمي المشاريع. وتؤثر عدم كفاية الهياكل الأساسية المادية بشكل سلبي على جهود تحسين مناخ الاستثمار. وفي بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أقل معدل لإكمال الدراسة الابتدائية في العالم. ولا تزال الصراعات والحروب الأهلية من أهم عوائق التنمية، ولا سيما في منطقة غرب أفريقيا. وثمة أيضا تحديات كثيرة، يتعين أن يتصدى لها المجتمع الدولي في سياق الانتقال من التوافق في الآراء إلى العمل.

١٠ - ومن ثم، فإن الفريق يواجه في أداء مهمته نوعا من المفارقة: فمن جهة، ثمة إدراك متزايد للطابع المعقد لمشاكل أفريقيا، وتحسن كبير شهدته المنطقة في مناخ الاقتصاد الكلي والحكم، وتوافق متزايد في الآراء بشأن الحاجة إلى حشد الإرادة السياسية من أجل العمل بشكل حاسم، وتيسر التكنولوجيات وأفضل الممارسات المثبتة للتصدي للعديد من المشاكل التي كانت مستعصية فيما مضى، بما في ذلك تقدم البحوث المتعلقة باللقاحات المضادة للملاريا، وتكنولوجيات إنتاج الأغذية وهي مزايا تعود بفائدة هائلة فيما يتعلق بتخفيف حدة الفقر. ومن جهة أخرى، ثمة شعور مستمر بقلّة الحيلة تجاه ما يمكن عمله يتمثل في الإحساس بأن المنطقة ما هي إلا طامة كبرى، وتردد مستمر ودعوت إلى التحلي بالواقعية تدفع بهما البلدان الغنية في مواجهة المصالح الشخصية الضيقة التي تستفيد من غير حساب من المعونات ذات الأثر السلبي والمخل بتوازن السوق.

١١ - وتتطلب مهمة حشد الدعم الدولي للتنمية في أفريقيا كفاءة إصلاح متواصل في المنطقة في مجالي الإدارة الاقتصادية والسياسية، بنفس القدر الذي تتطلب فيه تغيير المفاهيم بشأن تجربة المنطقة وطاقاتها في مجال التنمية؛ إنها مسألة إحداث تغيير في الواقع الأفريقي فضلا عن أنها مسألة تغيير للمدركات الشعبية لهذا الواقع.

١٢ - ونقطة البداية في مواجهة هذا التحدي هي الإقرار بأن هناك عددا متزايدا من الزعماء السياسيين وجهات المجتمع المدني في المنطقة الذين يقبلون طابع التحديات وتعقيدها وتلتزم بالسياسات التي يمكن أن تحدث التغيير بالسرعة الممكنة من خلال إصلاح سياسي واع. وهنا تكمن الإشارة التي بدرت عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

١٣ - ونبذل فيما يلي التحديات العديدة التي ينبغي مواجهتها لكفالة نجاح تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ونركز بداية على الأعمال التي تضطلع بها البلدان الأفريقية في إطار التوافق المتزايد في الآراء بشأن ما يمكن عمله داخل أفريقيا من أجل تعزيز وتوطيد مصداقية عملية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ونُتبع ذلك بتناول ما يجب عمله من خلال الشراكة الدولية للمساعدة على تحرير وتعزيز الطاقات الإنمائية لأفريقيا. ونعرض في الختام بعض التدابير المختارة التي ينبغي اتخاذها من أجل تحسين عمليات تقديم الدعم الدولي

الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية لأفريقيا. وتعكس هذه النقطة الأخيرة الاعتراف بأن الإجراء الذي يقدّم من خلاله الدعم يكتسي نفس الأهمية التي تحيط بالتعهد بالمساعدة في حد ذاته.

ثانياً - تنامي توافق الآراء بشأن ما تحتاجه أفريقيا

١٤ - إن مشاركة الشعب الأفريقي على المستوى الشعبي عن طريق إنشاء المشاريع الصغيرة جدا والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والأعمال التجارية المملوكة من الأسر شرط أساسي لتنمية أفريقيا. فعدد الأمثلة الناجحة التي يحققها السكان هو حجر الزاوية في حشد الموارد المحلية. وإذا اقتنع السكان بأن ما يقومون به يومياً من عمل كفيل بإيجاد الثروة وتحسين نوعية حياة أسرهم، فمن الأكيد أنهم سيثابرون على مسلكهم على الرغم من الصعوبات التي قد يواجهونها في الطريق.

١٥ - ويستلزم التغيير الذي ينطوي على تحول يرتقي بسكان أفريقيا إلى مستوى معيشي أفضل توافر ثلاث محركات أساسية للتغيير بشكل متزامن وبقدر هام: وهي الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. فبدون المشاركة الفعالة لعوامل التغيير الثلاثة هذه، سيظل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وبناء مجتمعات مسالمة وديموقراطية حلماً من الأحلام. وإذا كانت المبادرة الحرة من جانب المؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة محركاً رئيسياً لإيجاد العمالة في أفريقيا، فإن جهود الدولة من أجل تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي مكمل هام لدينامية القطاع الخاص المحلي.

١٦ - وكانت البلدان التي نسجت علاقات بناءة تقوم على الدعم المتبادل بين القطاعين العام والخاص أكثر توفيقاً من تلك البلدان التي اختارت سيادة آلية السوق أو هيمنة للدولة. والدولة الفعالة هي التي تنتهج سياسات ناجعة وتقيم مؤسسات ذات مصداقية وداعمة للنمو. والدولة الفعالة أيضاً هي التي تسعى لإقامة نظم تعليمية وصحية تفضي إلى إيجاد قوة عاملة منتجة ومؤهلة، وتشرك المجتمع المدني في عمليات الحوار المتعلق بالسياسات، وتستثمر في الهياكل الأساسية المؤسسية والمادية استكمالاً للحياة الكامنة في القطاع الخاص.

١٧ - وهناك اليوم، أكثر من أي وقت مضى، توافق أكبر في الآراء بشأن ما يتعين القيام به لتعجيل بالنمو، والحد من الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة في أفريقيا. ولا تفتقر الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على أنها تعكس هذا التوافق في الآراء فحسب بل إنها تبني عليه بتحديد مجالات العمل الرئيسية ذات الأولوية. وأصبحت الحكومات الأفريقية تسلم أكثر فأكثر بأن الإمكانات الهائلة التي تتمتع بها القارة لتحقيق التنمية لا يمكن إطلاق العنان لها

تماما إلا من خلال التنمية الفعالة للقطاع الريفي، والاستثمار في الموارد البشرية، بما في ذلك بوجه خاص التدريب في المجال العلمي والتكنولوجي، وتطوير الهياكل الأساسية اللازمة، وتشجيع المبادرة الخاصة وروح الابتكار، وتحسين إدارة الحكم.

ألف - التنمية الريفية والزراعة

١٨ - يشكل التحول الزراعي الركيزة الأولى والأهم في تنمية أفريقيا. فإفريقيا هي القارة الوحيدة التي انخفض فيها إنتاج الأغذية انخفاضاً كبيراً على مدى العقدين الماضيين. وما برح الإخفاق في تحقيق إصلاح زراعي حقيقي من أهم العراقيل التي حالت دون تحقيق التنمية في أفريقيا. وفي المقابل، لا يزال الإصلاح الزراعي أحد الأساليب الرئيسية لتكوين الثروة وإعادة توزيع الدخل في بلدان شرق آسيا حديثة العهد بالتصنيع.

١٩ - وتتسم المهام ذات الأولوية للتنمية الريفية أنها مهام معقدة ومتعددة الجوانب. فوجود دولة تمكينية قوية وفعالة وتتمتع بالقدرة على تلبية مطالب المنتجين الريفيين يعد شرطاً مسبقاً لثورة زراعية ناجحة. وإذا ما أريد للمبادرات المحلية أن تنجح، وجب على الدولة أن تقوم بدور نشط وداعم عن طريق الاستثمار في البحوث الزراعية، وفي الإرشاد الزراعي، وفي النقل والاتصالات، وفي مرافق التخزين، وهي عناصر أساسية لرفع الإنتاجية وزيادة إيرادات المزارعين. وستحتاج هذه المبادرات المحلية أيضاً إلى دعم دولي، في شكل تعاون ومساعدة تقنيين، يهدف إلى بناء القدرة المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين أن تضطلع الحكومة بدور هام بالقيام عند اللزوم بإنشاء آليات مستدامة لدعم الأسعار وبإصلاح نظم حيازة الأراضي لتحسين أمن ملكية الأرض والحصول عليها.

٢٠ - وقامت الشراكة الجديدة بوضع برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا بغية تحسين الإنتاجية الزراعية والحد من الجوع في جميع أرجاء أفريقيا. وتركز خارطة الطريق لهذا البرنامج على توسيع المساحات التي تشملها الإدارة المستدامة للأراضي والمياه، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق وتحسين الهياكل الأساسية، وزيادة إمدادات الأغذية وتحسين الاستجابات للطوارئ الغذائية، فضلاً عن تحسين نشر البحوث والتكنولوجيا الزراعية والأخذ بها. وفي إعلان مابوتو بشأن الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا، الذي اعتمده مؤتمر وزراء الزراعة في الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه ٢٠٠٣، تم تشجيع البلدان الأفريقية على تخصيص ١٠ في المائة من ميزانيتها الوطنية للزراعة في غضون خمس سنوات.

٢١ - ويعد مجال الحفاظ على البيئة وعلى التنوع البيولوجي من المجالات المهمة التي تمس فيها الحاجة إلى تقديم الدعم الدولي للشراكة الجديدة. وما يبرز الأهمية التي توليها الحكومات الأفريقية للمسائل البيئية، حجم الإيرادات من القطاع السياحي في العديد من البلدان

الأفريقية والدور الحاسم لإدارة الفعالة للنظم الإيكولوجية للمياه العذبة وحماية نظم مستجمعات المياه في تعزيز الزراعة المستدامة وسبل العيش الريفية. وبالتالي، فإن هناك ما يؤيد الدعوة إلى تقديم الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف للمشاريع البيئية التي تضطلع بها الحكومات الأفريقية مباشرة أو بالشراكة مع منظمات صون الطبيعة ذات المصادقية.

باء - الاستثمار في التنمية البشرية

٢٢ - هناك توافق صريح في الآراء في أفريقيا وفي الأوساط الإنمائية عموماً على أن الاستثمار المكثف في الموارد البشرية الأفريقية شرط ضروري لتحقيق التنمية. ولكن بالرغم من أن قضايا الموارد البشرية يجري تناولها بصورة متزايدة بشكل أفضل في ورقات استراتيجية الحد من الفقر وفي الميزانيات الوطنية المصاحبة لها، فإن هناك قيوداً صارمة على الموارد لا تزال تكبح المساعي لتحقيق تقدم كبير في مجالي الصحة والتعليم. ويقر الفريق الاستشاري أن ثمة العديد من المبادرات المختلفة التي يمكن أن تضطلع بها الحكومات الأفريقية في مجال تنمية الموارد البشرية، وفقاً للظروف المحلية. ولكننا نود التأكيد على أربعة مجالات هي: التسجيل في المدارس، والشباب الذين يمرون بأوضاع محفوفة بالمخاطر، والاحتفاظ بالكفاءات، والاستثمار في العلوم والتكنولوجيا.

٢٣ - وقد ناشد فريق الأمم المتحدة للمشروع الإنمائي للألفية حكومات البلدان النامية، أن تقوم بدعم من معونات المانحين حسب الاقتضاء، بإلغاء الرسوم المفروضة على الالتحاق بالمداس الابتدائية واستعمال الخدمات الصحية الأساسية. وبعد أن استشهد الفريق بالنجاحات التي تحققت في معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية والتحسينات التي تحققت فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في البلدان التي نفذت برامج الوجبات المدرسية، أهاب بالحكومات الشروع في هذه البرامج باعتبارها برامج استراتيجية للكسب السريع يتعين تنفيذها بحلول نهاية عام ٢٠٠٦.

٢٤ - بيد أن الأمر لا يقتصر على ضرورة التصدي لاحتياجات التعليم الابتدائي لجيل الأطفال القادم. فملايين الأطفال ستتجاوز أعمارهم سن الالتحاق بالمدارس الابتدائية عندما يتم تلقي الدعم المالي الضروري. وفي الوقت نفسه، ثمة العديد من الأطفال والشباب المعرضين للأخطار في فترات ما بعد الصراعات والملايين ممن يُتَمَو بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المعدية. فلا بد من تحسين حالة هذه الشريحة من الشباب المعرضة للخطر باعتبار ذلك أمراً حاسماً من أمور الاستثمار في الموارد البشرية من أجل التنمية. وما لم يُواجه الوضع باستجابة ملائمة، فلن تتمكن هذه الأجيال من استغلال طاقاتها الإنمائية وستتحول بدلاً من ذلك إلى الكفاح من أجل البقاء. وإذا ما ضُيِّعت هذه

الأجيال فستكون الجهود الإنمائية قد أهدرت على نحو خطير وهو ما قد ينتج عنه زعزعة استقرار المجتمعات.

٢٥ - وبالموازاة مع محمل الجهود الإنمائية المبذولة في مجالي الصحة والتعليم، يجب معالجة حالة الأطفال الذين يعيشون في أوضاع محفوفة بمخاطر كبيرة باعتبارها من حالات الطوارئ. وينبغي أيضا تعزيز فرص الحصول على التثقيف الصحي والتدريب في المهارات الحياتية الأخرى عن طريق الأنشطة الرياضية والألعاب تجري تحت الإشراف. ويتعين المضي في تطوير استراتيجية الأمم المتحدة بشأن الرياضة والتنمية بحيث تشمل الشراكات الجديدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. ويعتبر الفريق الاستشاري أنه يتعين تشجيع دوائر الأعمال التجارية الدولية على تقديم الموارد اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات عن طريق خططها في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات.

٢٦ - وثمة جانب آخر من الجوانب الحاسمة لتنمية الموارد البشرية فيما يتعلق بالصحة والتعليم هو نقص المهنيين الطبيين والتعليميين في مناطق كثيرة من أفريقيا. ففي مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على سبيل المثال، ليس نقص في السيولة بقدر ما هو في الموظفين الطبيين مثل الأطباء والممرضات والصيادلة وحتى العاملين في المجتمع المحلي والمستشارين^(٣). ففي مستشفى في أديس أبابا، الذي يقدم العلاج لمجموع مرضى البلد المحتاجين للعلاج المضاد للفيروسات الإرتجاعية، يسهر طبيبان وممرضتان على رعاية نحو ٢ ٠٠٠ شخص، وثمة مثال نموذجي آخر في ملاوي التي تستعين بممرضة واحدة لكل ٤ ٠٠٠ مواطن^(٤). وهناك بالفعل نقص على نطاق واسع في الكفاءات اللازمة للتصدي لجميع أنواع المشاكل الإنمائية. وبالتالي، عندما تتاح الفرص لتصدير السلع الأساسية الزراعية الأفريقية، يتطلب الأمر وجود علماء لمعالجة العراقيل في مجال نظافة وصحة النباتات التي تفرض عادة لبعث التزعة الحمائية الزراعية؛ وما لم يوجد هؤلاء المهنيون، لن يتحقق التصدير بالرغم من تخفيض الإعانات في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

٢٧ - وستتطلب معالجة المعوقات التي تعاني منها الموارد البشرية في أفريقيا مجموعة مركبة من الإجراءات. ولا بد من توسيع نطاق التعليم، المحلي والبعثات إلى الخارج على السواء. ولا بد أن تتضمن هذه الإجراءات حوافز تشمل المرأة ولا تقصي الأقليات (عرقية كانت أو دينية أو لغوية). ولكن نظرا للصعوبات التي يواجهها المهنيون في وطنهم، فمن المرجح أن يهاجر العديد منهم متى تيسر لهم ذلك. والاحتفاظ بهم في بلدانهم بأجور عالية احتمال قائم، ولكن عندما تكون العائدات الاقتصادية والإمكانات الاجتماعية المتاحة في الخارج أكبر بكثير، فمن الصعب تصور إمكانية إحداث أي أثر هام من خلال هذه الآلية؛ وإلى جانب

ذلك، فإن الرواتب الهائلة تتسبب في مشاكل تتعلق بالإنصاف الأفقي في المجتمع مما قد يؤدي إلى إطلاق سباق إلى زيادة الرواتب في جميع الاتجاهات وهو ما لا تتحملة المجتمعات الفقيرة. وقد يتعين على أفريقيا أن تواجه عندئذ احتمال بقاء قلة من المتعلمين الأفارقة في البلد، حتى مع إمكانية، بل ضرورة، زيادة عددهم. وعليه، فإنه يتعين وضع خطط ابتكارية للمستقبل المنظور ترمي لاستقدام مهنين من الخارج. ومن ذلك مثلاً، اقترح إنشاء فيالق غراي للسلام لتزويد أفريقيا بمهنيين متقاعدين في مجالات الاختصاص العديدة بشكل منتظم، على غرار ما قامت به فيالق الولايات المتحدة للسلام التي قدمت الشباب إلى الدول النامية^(٥).

٢٨ - وأخيراً، يود الفريق الاستشاري أن يبرز ما لتحسين المهارات العلمية والتكنولوجية في البلدان الأفريقية من أهمية حيوية. فالاستثمارات في هذا المجال تنطوي على إمكانية إطلاق مبادرات خاصة ذات شأن كفيلة بأن تمكن أفريقيا من المنافسة في السوق العالمية. ويتعين بذل جهود خاصة لزيادة مشاركة النساء والأقليات (العرقية والدينية واللغوية) في المبادرات العلمية والتكنولوجية نظراً لأن هذه الفئات تواجه عادة عدداً من العراقيل المكشوفة والمستترة التي تؤدي إلى حرمان البلدان من مواهبهم بينما تحد من الفرص المتاحة للأفراد لاستغلال كامل طاقاتهم.

٢٩ - ولا يسع أفريقيا أن تترك مهمة تحقيق الإنجازات العلمية والتكنولوجية الموجهة لتحقيق التنمية للبلدان الصناعية وحدها. ولا بد من تشجيع البلدان الصناعية الكبرى على توفير رأس المال والدراية لمساعدة الأفارقة على اكتساب الأدوات والدراية التكنولوجية وتكييفها بحيث تلائم احتياجات البلدان الأفريقية. وتستطيع البلدان النامية الأكثر كفاءة في المجالين العلمي والتكنولوجي في أفريقيا - مثل جنوب أفريقيا ومصر ونيجيريا وغيرها - أن تملأ أيضاً فجوة مفيدة بهذا الصدد. وعليها أن تشارك مع البلدان الصناعية في إشاعة العلم والتكنولوجيا في القارة وتساعد على تدريب الباحثين الشباب في الميادين الحاسمة.

٣٠ - ويجب على الحكومات الأفريقية دعم مراكز التفوق في مجال العلم والتكنولوجيا في البلدان الكبيرة، وحشد قواها على الصعيد الإقليمي لكفالة تغطية البلدان الصغيرة. وتشمل المؤسسات الرئيسية التي يتعين إنشاؤها وتعزيزها، علاوة على مراكز التفوق، شبكات للتفوق الافتراضية التي تشجع على إجراء البحوث رفيعة المستوى لكي يتقاسمها عدد من المؤسسات الموزعة على رقعة جغرافية مترامية الأطراف؛ والكليات الوطنية والإقليمية المستقلة في مجالات العلوم والطب والزراعة والهندسة؛ وموارد المكتبات الرقمية.

جيم - الاستثمار في الهياكل الأساسية المادية

٣١ - يمكن للهياكل الأساسية المعاصرة (الطرق والطاقة والموانئ والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية وتوليد الطاقة الكهربائية) أن تساهم بشكل مباشر في تحسين المستويات المعيشية للفقراء وتشجع على نمو الأنشطة التجارية في أفريقيا. ويمكن للهياكل الأساسية المتعددة بصيانة جيدة أن تزيد الإنتاجية والاستثمارات في القطاع الخاص وفي الزراعة، وأن تحسّن التجارة بتسريع نقل السلع والمواد الخام، وتعزز الإنتاج الذي يتسم بكفاءة الطاقة، وتجعل المعلومات ووسائل الاتصال متيسرة وفي الوقت المناسب. ويمكن كذلك للهياكل الأساسية العصرية التي تتسم بالكفاءة أن تتيح لصغار المنتجين في القطاعين الحضري والريفي على السواء الاستفادة من الأسواق الإقليمية. وعلاوة على ذلك، ونظرا لأن العديد من البلدان الأفريقية هي بلدان غير ساحلية، فيمكن هذه الهياكل الأساسية أن تتيح للمؤسسات الكبيرة بدائل في مجال النقل، مما يساعدها على اكتساب مدخلات في غاية الأهمية.

٣٢ - وتفرض الهياكل الأساسية الرديئة على منتجي السلع القابلة للتجارة وعلى بقية السكان تكاليف باهظة، نظرا لانخفاض الكثافة السكانية في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، فإن مؤسسات الأعمال الصغيرة والكبيرة هي أول من يتأثر بالخسائر الاقتصادية والمالية الناجمة عن أوجه القصور التقنية في الهياكل الأساسية المادية الكبرى. ولما كانت تنمية الهياكل الأساسية لمعظم البلدان ذات الدخل المنخفض تتطلب تمويلا من الدولة، فإن مستوى الإنفاق ووصول فقراء الأرياف إلى الهياكل الأساسية وإلى الخدمات العامة ينطويان على انعكاسات هامة على رأس المال البشري وعلى الإنتاجية في القطاع الزراعي.

٣٣ - وفي ضوء ذلك، تحتاج الهياكل الأساسية المادية في أفريقيا إلى إصلاح وتحسين وتوسيع للتعويض عن السنين الطويلة من الإهمال وقلة الصيانة. ولما كانت تنمية الهياكل الأساسية من أهم المجالات ذات الأولوية للشراكة الجديدة، وجب على الحكومات الأفريقية جعل ميزانيات الإنفاق لديها منسجمة تماما مع مجموعة الأهداف. ويجب على البلدان الأفريقية بوجه خاص أن تحول جهودها صوب الهياكل الأساسية الصغيرة (مثل الطرق الفرعية الريفية) التي يقصد منها تحسين سبل الوصول لسكان المناطق النائية. وفي هذا الصدد، يمكن للحكومات أن ترحب بإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص تشمل شتى أنواع المشاريع المشتركة، وخطط البناء والتشغيل والنقل، والترتيبات المماثلة في مجال الأعمال التجارية، التي يمكن أن تساهم في رفع مستوى الهياكل الأساسية المادية وتوسيعها. ويتعين أيضا تشجيع تنفيذ المزيد من برامج التعاون الإقليمي الرامية لتحسين الهياكل الأساسية العابرة للحدود. وعلاوة على تأييد خطة العمل قصيرة الأجل لتطوير الهياكل الأساسية، ينبغي

للمجتمع الدولي تقديم مساهمة تقنية ومالية لوضع خطة عمل تمتد من الأجل المتوسط إلى الأجل الطويل.

دال - تنمية القطاع الخاص

٣٤ - يشكل القطاع الخاص المحلي المفعم بالنشاط قوة كبرى للتنمية، إذ أنه يمثل مصدرا هاما من مصادر استحداث مناصب العمل، وللتصدير، وللاستثمار. ومن شأن القطاع الخاص الحيوي والتقدمي أن يسهل التنوع الاقتصادي والتغير الهيكلي السريع التكيف. وإضافة إلى ذلك، توفر شركات القطاع الخاص الجزء الأكبر من الوعاء الضريبي اللازم لتمويل الخدمات العامة. وانعدام الأنشطة الخاصة المحلية التنافسية سبب أساسي من أسباب استمرار تأخر أفريقيا حتى بالمقارنة بمناطق أخرى من العالم النامي. ويتوقف إطلاق الطاقات الأفريقية لتحقيق التنمية بشكل حاسم على وجود قطاع خاص حيوي، بما في ذلك وجود قطاع غير رسمي قوي.

٣٥ - ويضطلع القطاع غير الرسمي بدور هام في الاقتصادات الأفريقية إذ أنه يتيح الوسائل لعدد كبير من الناس للتأقلم مع الافتقار الشديد إلى فرص عمل في القطاع العام والقطاع الخاص الرسمي. وبينما تتفاوت نسبة القوة العاملة التي يوظفها القطاع غير الرسمي من بلد إلى آخر، فقد قدرت بأنها تمثل نحو ٨٠ في المائة من مجموع العمالة غير الزراعية في أفريقيا، وأكثر من ٩٠ في المائة من جميع مناصب العمل الجديدة التي استحدثت في المنطقة في التسعينات^(٦). ويستعين القطاع غير الرسمي بالنساء أكثر من الرجال وغالبا ما يشكل الخيار الوحيد المتاح لأفراد الفئات المهمشة الذين تعترضهم عراقيل شاقة للغاية تحول دون دخولهم سوق العمل الرسمي.

٣٦ - وقيام الحكومات على الصعيدين الوطني والمحلي بزيادة دعمها، يمكن استغلال قدرات السكان الأصليين على إدارة المشاريع والإمكانات الخلاقة لدى مشغلي القطاع غير الرسمي، ويمكن للمؤسسات الصغيرة غير الرسمية أن تنمو لتصبح مؤسسات رسمية أكثر إنتاجا وهو ما قد ينتج عنه عمالة ونمو وزيادة هامة في إيرادات الضرائب.

٣٧ - وثمة عدد من القيود التي تحول دون استغلال مؤسسات القطاع غير الرسمي كامل طاقتها، بما فيها عدم ملائمة فرص الحصول على الائتمان والموارد المالية. وعلاوة على ذلك، يفتقر العديد ممن يعمل في القطاع غير الرسمي إلى الدراية بالأعمال التجارية ولا يملكون سوى فرصا محدودة للحصول على المعلومات المتعلقة بالأعمال وإلى خدمات دعم المشاريع التجارية. ولتيسير تطور المؤسسات غير الرسمية إلى مؤسسات رسمية منتجة بكامل طاقتها، تُنصح الحكومات بإدخال خطط القروض الصغيرة وتيسيرها وتقديم خدمات المعلومات

الخاصة بمشاريع الأعمال الصغيرة باعتبار ذلك عنصراً أساسياً في استراتيجية الحد من الفقر التي ينتهجها البلد.

٣٨ - ولتوليد الزخم المطلوب للإطار الإنمائي الجديد ضمن الشراكة الجديدة، يجب على القطاع الخاص أن يضطلع بدور رائد. ويتطلب الأمر اتخاذ إجراءات بشأن طائفة من المسائل لدعم شركات القطاع الخاص القائمة. وعلى الحكومات في أفريقيا أن تسعى جاهدة لإيجاد شراكة حقيقية مع ممثلي القطاع الخاص تشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويمكن استعمال الشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص لتحسين تقديم الخدمات الأساسية، مثل الطاقة والمياه، وتيسير الوصول إلى فرص مالية أكبر، وصقل المهارات.

٣٩ - ويجب على البلدان الأفريقية إعادة هيكلة قطاعها المالية المحلية وتطوير أسواق رأس المال والمؤسسات المالية غير المصرفية. كما يمكن لمؤسسات التمويل الصغير أن تقوم بدور وذلك بتمكين فرادى منظمي المشاريع من خلال توفير الوسائل التي تكفل تراكم رأس المال الصغير الحجم اللازم للشروع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم حديثة العهد.

٤٠ - وفي بعض الظروف، تستطيع الحكومات الأفريقية المساعدة على إقامة روابط بين شركات القطاع الخاص المحلي ومؤسسات الأعمال الأجنبية بتقديم حوافز في مرحلة الانطلاق (ضريبية ومالية وغيرها) لمزاولة أعمال تجارية في القارة. وعلاوة على ذلك، بوسع الحكومات في أفريقيا أن تشجع على إنشاء مجالس استشارية للمستثمرين، تشمل ممثلي القطاع الخاص والمسؤولين الحكوميين. ومن شأن هذه المجالس أن تتيح قناة مباشرة للاتصال بين المستثمرين المحتملين وواضعي السياسات. ويمكن أن يكون الهدف الرئيسي من هذه المجالس هو المساعدة على تركيز الجهود التي تبذلها الحكومات على تهيئة مناخ موات للاستثمار. ويمكن للحكومات أيضاً أن تحشد الموارد المالية اللازمة لتنمية القطاع الخاص بتقديم ضمانات ملائمة للرعايا المقيمين في الشتات لاستثمار مدخراتهم في بلدانهم.

٤١ - وتهدف مبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للنهوض بالمؤسسات التجارية المستدامة إلى تيسير وزيادة الاستثمارات والأنشطة التجارية ذات الأثر الإيجابي على التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي سياق مبادرة النهوض بالمؤسسات التجارية المستدامة، يضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور الوسيط بربط قدرات القطاع الخاص بالأولويات الإنمائية المحلية وذلك بتطوير نماذج جديدة لأحدث الأعمال التجارية. ويمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إذا ما قدمت البلدان المانحة المزيد من الموارد، توسيع هذه المبادرة بالتوسط لإنشاء مزيد من الشراكات بين الشركات والمنظمات غير الحكومية أو هيئات الحكم المحلي.

هاء - تحسين الحكم في أفريقيا

٤٢ - ثمة توافق متزايد في الآراء بشأن ما ينبغي أن تشمله العناصر الأساسية لإصلاح الحكم في أفريقيا. وتشمل هذه العناصر إنشاء أو تعزيز المؤسسات التي تعزز قابلية التنبؤ، والمساءلة، والشفافية في الشؤون العامة؛ والنهوض بعملية انتخابية حرة ونزيهة؛ واستعادة قدرات مؤسسات الدولة، لا سيما في الدول الخارجة من الصراعات؛ وتدابير مكافحة الفساد؛ وتعزيز قدرة نظم تقديم الخدمات العامة.

٤٣ - وما من شيء يبرز التزام أفريقيا بنهج جديد في الحكم أفضل من إنشاء الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، تحت إشراف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقامت هذه الآلية، التي أنشئت كأداة تأخذ بها البلدان الأفريقية طوعا، بوضع مدونة متفق عليها للحكم وإدماج آلية لاستعراض مدى التقيّد بها. وقد انضم نصف البلدان الأفريقية تقريبا لهذه الآلية وتوشك عدة بلدان منها على استكمال استعراضها الأول. وليس الغرض من هذه الآلية أن تكون أداة لعقوبات قسرية وإنما أن تكون آلية للتعليم المتبادل، وتبادل التجارب، وتحديد التدابير الكفيلة بمعالجة جوانب الضعف الحقيقية. ومن ثم، فإن التقييم الدوري الذي يشكل جزءا من عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران سيساعد الحكومات على التصدي للعراقيل التي تحول دون إدارة الحكم بفعالية في البلدان التي أخذت بهذه الآلية.

٤٤ - ومن العوامل الحاسمة في تحسين نوعية القطاع العام وفعاليتيه الالتزام ببناء قدرات الخدمات العامة. ويتطلب بناء القدرات عدة عناصر منها ثلاثة عناصر حاسمة وهي: التدريب، وتمويل عملية تحديث الخدمة المدنية، والأجر الملائم لموظفي الخدمة العامة. وقد كان للتدهور في هذه المجالات أثر ضار على قدرة القطاع العام على تقديم الخدمات. وبالفعل، فقد كانت مستويات الرواتب الأفريقية غير الملائمة سببا رئيسيا في ضعف الحوافز، والنسبة العالية من تحديد الموظفين، والفساد. وقد حدا ذلك بالمانحين، في العديد من البلدان الأفريقية، إلى دعم التوسع في توظيف المغتربين. وبالرغم من أن القصد من هذه الممارسة هو التعويض عن ضعف الخبرة الوطنية، فإنها تستأثر بنسبة كبيرة من موارد المعونة دون تطوير القدرات الوطنية. وقد بيّنت الدراسات التي اضطلعت بها الأمم المتحدة أن استعمال حصة من ميزانية المعونات، لفترة مؤقتة مدتها عدة سنوات، لدعم الأجر الوطنية، وتعزيز الحوافز، وبناء القدرات الوطنية على أساس مستدام هو الأسلوب الأقل كلفة والأكثر استدامة. ومن شأن ذلك أن يساعد البلدان الأفريقية على تطوير الخبرة على إدارة برامجها الإنمائية. وبالتالي، ثمة مجال واحد يتعين فيه تنسيق الدعم الدولي مع الجهود الأفريقية هو توفير التمويل لهذه الأبعاد الثلاثة الحاسمة لبناء قدرات الخدمات العامة.

٤٥ - ويقترن العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والمتعلقة بالميزانية التي تواجه أفريقيا بسوء إدارة الحكم. ومن ذلك بالأخص أن الفساد يعوق النمو الاقتصادي والاستثمار بزيادة تكاليف الصفقات، ومن ثم تحويل الأموال العامة عن المجالات التي خصصت لها. وبالإضافة إلى ذلك، يتغذى الفساد من السياسات الحكومية التي توجد من يسعى للربح وتسمح لبعض أفراد المجتمع بحني أرباح بغير وجه حق وذلك برشوة المسؤولين الحكوميين. ويمكن أن يؤدي الفساد أيضا إلى سوء تخصيص الموارد العامة انتهاكا للقانون ولقواعد الميزانية وأنظمتها. فبتحويل مسار الموارد عن التنمية وزيادة أوجه انعدام المساواة، يصبح الفساد العائق الأكبر لتحقيق التنمية. وللتصدي للفساد، يجب على الحكومات الأفريقية المضي قدما في إدخال الإصلاحات على القطاع العام بما في ذلك كفالة الأجر الملائم لموظفي الخدمة المدنية وتعزيز المساءلة بالنسبة لجميع المسؤولين الإداريين العامين. ويمكنها أيضا إزالة حصص الاستيراد والتصدير، وبعض الإعفاءات من الضرائب، والإعانات غير الهادفة، وغير ذلك من السياسات التي تُمنح بموجبها امتيازات لجماعات المصالح الخاصة. وينبغي أن تشمل جهود مكافحة الفساد زيادة التعاون بين القطاعين العام والخاص فضلا عن زيادة الشفافية بتحسين عمليتي جمع المعلومات وتحليلها.

واو - تسوية الصراعات وبناء السلام

٤٦ - عانت أفريقيا، على مدى العقود القليلة الماضية، من الصراعات المسلحة أكثر مما عانتها أية قارة أخرى. وقد أدت العواقب التي ترتبت عن هذه الصراعات إلى تقويض خطير للجهود التي بذلتها أفريقيا لكي تضمن لشعوبها الاستقرار والرفاهية والتمتع بحقوق الإنسان وبالمساواة بين الجنسين على المدى البعيد. ويعتبر وضع حد للصراعات المسلحة وإرساء الأسس اللازمة لنظام اقتصادي وسياسي ديمقراطي شرطا مسبقا أساسيا لتحقيق التنمية في القارة.

٤٧ - وبتحول منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٠، يضطلع الأفارقة بأنفسهم بدور رائد في منع الصراعات في القارة وتسويتها. ويعد إنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٤ معلما بارزا في التزام أفريقيا بمنع الصراعات في القارة وإدارتها وتسويتها. فهذا المجلس يرفض أي تغيير غير دستوري للحكومات وينص على التدخل في الدول الأعضاء لمواجهة جرائم الحرب، وأعمال الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية.

٤٨ - إن صنع السلام أمر، وإدامته أمر آخر. فرغم التزام القادة الأفارقة المتجدد بموجب الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا بمنع الصراعات وبالحكم الديمقراطي فإن المجتمع

الدولي لم يقدم حتى الآن الموارد الكافية لتحقيق هذين الهدفين. فبدون تلقي الدعم، هناك حد لما تستطيع بعض البلدان القيام به لمنع الصراعات وبناء السلام. ففي العديد من البلدان، يشكل الفقر والظلم بالفعل السببين الرئيسيين لانعدام السلام. فالمجتمعات التي فتكت بها سنوات من الحرب الأهلية والصراع الداخلي لا تستطيع أن تتكيف بين عشية وضحاها مع التغيير المتجدد في القوى المحركة للاقتصاد العالمي. والبرامج الحالية لترع السلاح والتسريح والاندماج في مجتمعات ما بعد الصراعات ضرورية ولكنها ليست شرطا مسبقا كافيا لإرساء الاستقرار والسلام الدائم في أفريقيا. وبالتالي، فإن حفز النمو الاقتصادي، وتوسيع الفرص المتاحة للأفارقة للخروج من ربقة الفقر، وبناء نظم سياسية تشمل الجميع، وزيادة فرص حصول الفقراء على الخدمات الأساسية كلها مهام شاقة لا طاقة للبلدان الأفريقية وحدها بها.

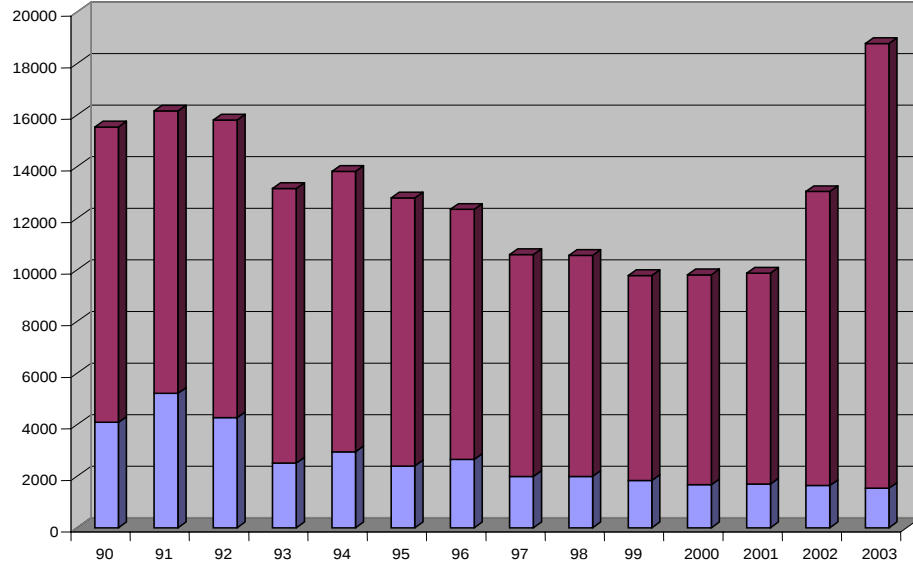
ثالثا - تعزيز الشراكات الدولية

٤٩ - يعد الدعم الدولي أمرا حيويا لتنمية أفريقيا. وفيما تعتبر المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة فرصة الوصول إلى الأسواق بمثابة عناصر مهمة للمساعدة المقدمة إلى أفريقيا، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تكفل ترابط معونتها وتجارها وديونها وسياساتها الاستثمارية إزاء أفريقيا حتى لا يلغى الدعم المقدم إلى أفريقيا عبر أداة ما (كتخفيف عبء الديون مثلا) بسبب أداة أخرى (مثل السياسات التجارية).

ألف - زيادة المعونة المقدمة إلى أفريقيا

٥٠ - ما زالت المعونة أكبر مصدر لتمويل التنمية بالنسبة للمنطقة، حيث بلغت ما يربو على ١٨ بليون دولار (صافي) سنة ٢٠٠٣. وبعد فترة طويلة من الانخفاض في تدفق المعونة خلال التسعينات، أخذت مستويات المعونة ترتفع من جديد، كما هو مبين في الشكل ١ أدناه.

الشكل ١ - المعونة المقدمة إلى أفريقيا، ١٩٩٠-٢٠٠٣
(ملايين دولارات الولايات المتحدة)

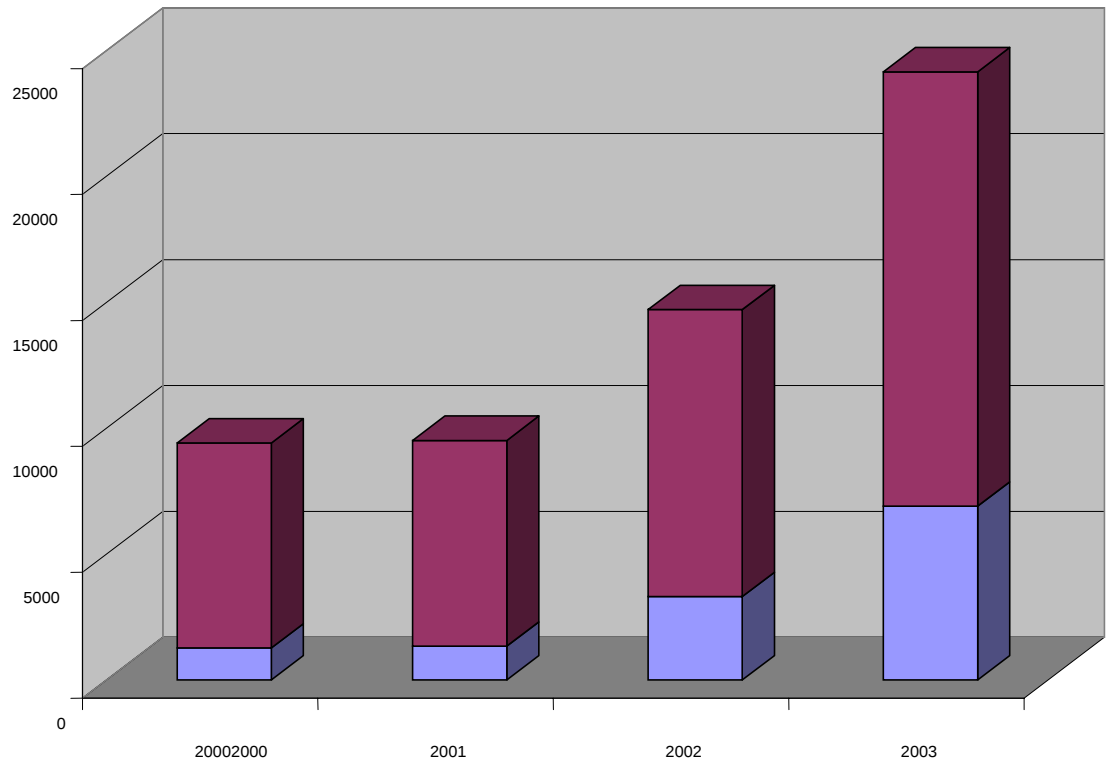


المصدر: لجنة المساعدة الإنمائية، إحصائيات التنمية الدولية، يمكن الاطلاع عليها على شبكة الإنترنت.

تمثل القضبان القائمة المعونة المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ وتمثل القضبان الفاتحة اللون المعونة المقدمة إلى شمال أفريقيا، ويعبر عن المعونة بصافي المدفوعات بالقيم الحالية للدولار

٥١ - وتجدر الإشارة إلى أن قسما متزايدا من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يتألف من الإعفاء من الديون وإعادة جدولتها. ويبين الشكل ٢ التوزيع الحاصل بين التحويلات (الصافية) الجديدة والإعفاء من الديون.

الشكل ٢ - المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف الديون لفائدة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (بملايين دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: لجنة المساعدة الإنمائية، إحصائيات التنمية الدولية، يمكن الاطلاع عليها على الشبكة.
تمثل القضبان الفاتحة اللون إلغاء الديون أو إعادة جدولتها

٥٢ - وهناك توافق في الآراء على نطاق واسع داخل المجتمع الدولي، على أنه بالنظر إلى مشاكل تفاقم الفقر والحاجة إلى تسريع وتيرة التنمية في أفريقيا، ينبغي رفع مستويات المعونة المقدمة إلى المنطقة إلى حد كبير خاصة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتقتضي الأهداف الإنمائية للألفية زيادة تدفقات المعونة لفائدة البلدان الواقعة جنوب الصحراء إذا أريد لها أن تحقق تلك الأهداف بحلول سنة ٢٠١٥. وقد وعدت الحكومات الرئيسية المانحة للمعونة في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية سنة ٢٠٠٢ برفع مستويات المعونة على نحو ملحوظ، وخاصة لفائدة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. كما تقتضي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا زيادة مقدار المعونة حيث تكون الحكومات مستعدة لتدبير اقتصاداتها على نحو جيد ولاستخدام المعونة بصورة منتجة. وتحت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تقريرها الأخير على مضاعفة مستويات المعونة المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال الفترة القادمة التي تتراوح من ثلاث إلى خمس سنوات، ليصل مستوى المعونة الجديد إلى ٥٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٠. وقد توصل آخرون، (كتقرير مشروع الألفية على سبيل المثال) إلى استنتاج مماثل.

٥٣ - وتختلف أوجه استخدام المعونة في أفريقيا، كما تختلف في مناطق أخرى من العالم النامي. فهناك جزء من المعونة يستخدم لأغراض إنسانية، أي للتخفيف من حدة المعاناة في الحالات التي تفتقر فيها الحكومات المستفيدة إلى الموارد اللازمة. وتعتبر المعونة المقدمة استجابة للكوارث الطبيعية أو الكوارث من صنع البشر أكثر أشكال المعونة شيوعاً. وبما أن المعونة الإنسانية ما فتئت تلعب دوراً حاسماً في إنقاذ الأرواح، فإنه يتعين تشجيع الشركاء في التنمية على توفير الدعم على المدى الطويل بدلا من الاستجابة دائما في حالات نشوب الأزمات فقط. كما تستخدم المعونة لتمويل مشاريع إنمائية أو لتمويل ميزان المدفوعات الحكومي واحتياجات الميزانية.

٥٤ - وأخيراً، هناك نفقات المعونة التي تنفق أساساً خارج أفريقيا، وإن كانت لفائدة أفريقيا. وثمة إمكانيات عديدة، وبالفعل حاجة ماسة، إلى زيادة هذا النوع من المعونة وتوجيهها إلى تمويل المنافع العامة الإقليمية في مجالي البحث والتدريب. ويمكن توسيع نطاق النفقات الرسمية لتحريك عملية تطوير وشراء اللقاحات والأدوية الخاصة بالأمراض المستوطنة في أفريقيا. وإلى جانب زيادة الأجور الهزيلة التي يتقاضاها الموظفون الطبيون الأفريقيون، يمكن التفكير في برامج كإنشاء فيالق غراي للسلام التي يمكن في إطارها حشد أطباء البلدان الغنية للعمل في أفريقيا ومنحهم التعويضات اللازمة أو توفير مستويات جاهزة مصممة من أجل بلدان مستهدفة في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي تقديم تدريب خاص إلى التخفيف من حدة نقص المهارات المطلوبة في توزيع الأدوية وتديرها، وخاصة مضادات

فيروسات النسخ العكسي. وبما أن جزء مهما من هذا الجانب من المعونة يستهلك في إدارة المعونة ومن جانب البيروقراطيات والخبراء الاستشاريين العاملين في البلدان المضيفة تمس الحاجة إلى تحسين شفافية هذه العملية وتعزيز الفائدة الحقيقية التي تعود على أفريقيا.

٥٥ - وعلى الرغم من أن هناك توافقاً على نطاق واسع في الآراء على أن ثمة حاجة ماسة لزيادة المعونة المقدمة إلى أفريقيا، فإنه ينبغي أن تكون الزيادات المهمة انتقائية، بمعنى أنها ينبغي أن تمنح للبلدان التي تكون حكوماتها خاضعة للمساءلة أمام شعوبها وملتزمة بتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لبلداتها. وبالفعل، ما فتئت هذه السياسة هي سياسة المؤسسات المالية الدولية وكذا مقدمي المعونة الثنائية في الآونة الأخيرة. غير أن ثمة حاجة لبذل المزيد من العمل لتحديد كيفية جعل المعونة ذات فائدة. وعليه من المهم التأكيد على أنه بما أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا توفر بعض الحوافز لتحسين الحكم في إطار آلياتها لاستعراض الأقران (استعراض الأقران الأفريقية) فإنه ينبغي لها أن تشارك بقدر أكثر من الحزم في تحديد معيار الانتقائية والدور الذي يمكن للمعونة أن تضطلع به في مساعدة الدول العاجزة وضعيفة الأداء الحكومي على اعتماد سياسات وممارسات تدعم تنمية شعوبها. وستصبح الحكومات أكثر عرضة للمساءلة إذا ما قُدِّمت حوافز في إطار عملية استعراض الأقران تقودها أفريقيا للحد من الفساد والقمع ولتعزيز المؤسسات السياسية من خلال زيادة وعي الجماهير ومشاركتها في العملية السياسية. ويجب أن تكون الدعوة من أجل زيادة المعونة المقدمة إلى أفريقيا مشفوعة بالتزام من جانب الحكومات الأفريقية بضمان فعالية استخداماتها. وهذا من بين العوامل التي لها تأثير حاسم على بناء القدرة على تدبير موارد المعونة المخصصة لأفريقيا واستخدامها على نحو فعال. ويؤدي استخدام المعونة في برامج للاستثمارات معدة ومنفذة في إطار ورقات استراتيجية الحد من الفقر إلى توفير ضمانات أفضل من أجل الاستخدام الفعال للمعونة. غير أنه ما زال يتعين القيام بالمزيد لتحسين شفافية عملية الميزنة وتعزيز الرقابة التشريعية.

٥٦ - يقدم الفريق الملاحظات والتوصيات التالية إزاء المسألة الهامة المتمثلة في المعونة المقدمة إلى أفريقيا:

(أ) يؤيد الفريق الدعوة إلى إحداث زيادة مهمة في مستويات المعونة (صافي تخفيف الديون والمعونة الإنسانية) تأييداً تاماً وفقاً لما قطعته بلدان مجموعة الثمانية على نفسها من التزامات في مونتيري، بالمكسيك، والتعهد بتوجيه نصف الزيادة على الأقل إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛

(ب) ينبغي للبلدان الأفريقية التي تلزم نفسها بتهيئة بيئة مواتية للسياسات العامة والتي يتبين أنها قامت بذلك بالفعل وفقا للمعايير التي اعتمدها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وحظيت بموافقة المجتمع الدولي، أن تتلقى مستويات المعونة التي تحتاج إليها لتنفيذ البرامج والمشاريع الاستثمارية المتفق عليها في ورقاتها لاستراتيجية الحد من الفقر وميزانيات الدعم شريطة أن تلتزم بالتعهدات التي آلتها على نفسها؛

(ج) يجب على الجهات المانحة أن تتقيد بمعايير رفيعة بشأن ما يعادل المنحة من دفعات المعونة التي تسددها. فأرقام المساعدة الإنمائية الرسمية تستند إلى تحويلات تساهلية تعادل قيمة ما يكافئها من المنح نسبة ٢٥ في المائة من التدفقات الاسمية. وبما أن هذه النسبة ضعيفة جدا، فقد طلب إلى المانحين التحول إلى منح أو قروض تكون نسبة ما يعادل فيها المنحة أكبر بكثير من ٢٥ في المائة؛

(د) ينبغي للمانحين يقوموا بتحسين اتساق أهداف مساعداتهم خطط واستراتيجيات التنمية التي يدعمها كل بلد على حدة، بما في ذلك ورقات استراتيجية الحد من الفقر، كما ينبغي لهم جعل إجراءاتهم الإدارية أكثر انسجاما؛

(هـ) لتيسير صياغة برامج متوسطة المدى وتنفيذها، ينبغي أن تقدم المعونة على أساس التزام مسبق على مدى عدة سنوات بما يكفل عدم نفاد الاعتمادات المالية فجأة بعد الشروع في تنفيذ المشاريع والبرامج.

باء - تخفيف عبء الديون على أفريقيا

٥٧ - نظرا للاتجاهات الحالية، ستتخلف معظم البلدان الأفريقية إلى حد بعيد عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول سنة ٢٠١٥. وتصديا لمشكل عبء الديون، لجأت عدة بلدان أفريقية في البداية إلى إعادة جدولة ديونها على نحو متكرر مركزة بذلك على تدفقات خدمة الدين، مما أدى إلى الزيادة المطردة في رصيد الديون وفي مدفوعات خدمة ديونها ذات الصلة. ففي تموز/يوليه ٢٠٠٤، كان هناك ٢٣ بلدا أفريقيا من أصل ٢٧ بلدا مشاركا قد استفادت من تخفيف الدين بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي ظهرت إلى حيز الوجود سنة ١٩٩٦ وهي: إثيوبيا، وأوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، وتشاد، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، والكاميرون، ومالي، ومدغشقر، وملاوي، وموريتانيا، وموزامبيق، والنيجر^(٧). وكان المبلغ الإجمالي المتعهد به في إطار التخفيف من عبء الدين (بالنسبة للبلدان الـ ١٤ التي بلغت نقطة الإنحاز والبلدان الـ ١٣ التي بلغت نقطة القرار) بموجب المبادرة الأصلية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون

والمبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (التي شُرع في تنفيذها سنة ١٩٩٩) يساوي ٥٤ بليون دولار من حيث القيمة الاسمية، وهو ما يمثل انخفاضا بمبلغ ٣٢ بليون دولار من حيث صافي القيمة الحالية. وفي عام ٢٠٠٣، كان من المتوقع أن ينخفض صافي القيمة الحالية لرصيد الديون غير المسددة لـ ٢٧ بلدا من قرابة ٨٠ بليون دولار إلى ٢٦ بليون دولار بعد إنجاز عملية تخفيف الدين من قبل الدائنين الثنائيين، وبعد تقديم المعونة بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والإعفاء الثنائي الإضافي.

٥٨ - غير أنه فيما مكنت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون عدة بلدان من التخلص من وطأة الديون، ما زال عبء مدفوعات خدمة الدين كبيرا (انظر الجدول ١). وفي نهاية سنة ٢٠٠٢، كانت البلدان الأفريقية مدينة بمبلغ إجمالي قدره ٢٩٦ بليون دولار للبلدان والمؤسسات الدائنة، منها ٢١١ بليون دولار كانت مستحقة على بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى^(٨). وارتفع هذا الدين من ١٢٠ بليون دولار سنة ١٩٨٠ إلى ٣٤٠ بليون دولار سنة ١٩٩٥. وهناك نسبة ٨٠ في المائة تقريبا من ديون أفريقيا مستحقة لمؤسسات رسمية، وقرابة ثلث هذه الديون عبارة عن ديون متعددة الأطراف، مستحقة أساسا لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وفي الوقت نفسه، ارتفع إجمالي خدمة الدين التي دفعتها القارة الأفريقية من ٣,٣ بليون دولار في السبعينات لتبلغ أعلى قيمة لها وهي ٢٦ بليون دولار سنة ١٩٩٩، بلغت حصة البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى فيها ١٤,٦ بليون دولار^(٩). كما أن جزءا هاما من هذه الديون غير قابل للتحويل. والأسباب الكامنة وراء تزايد عبء الديون بعد مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في معظم البلدان معروفة جيدا وتشمل كلا من الصدمات الخارجية والإدارة السيئة للاقتصاد الكلي.

الجدول ١ - الديون الخارجية لأفريقيا، ١٩٧٠-٢٠٠٢
(ببلايين الدولارات الأمريكية)^(١)

١٩٧٠-١٩٧٩	١٩٨٠-١٩٨٩	١٩٩٠-١٩٩٦	١٩٩٧-١٩٩٩	٢٠٠٠-٢٠٠٢
٣٩,٣	١٨٠,٥	٢٩٧,٢	٣١٧,٣	٢٩٢,٦
٠,٧	٩,١	٣١,٦	٤٠,٥	٢٦,٣
٣,٣	١٨,٦	٢٥,٧	٢٦,١	٢٣,٧
٩١,٠	١٩٥,٢	٢٤٢,٨	٢١٧,٦	١٦٨,٦
٧,٨	٢٠,١	٢١,٠	١٧,٩	١٣,٧
٢٤,٢	٥١,٧	٦٧,٠	٦١,٨	٥٤,٦

المصدر: حسابات الأمانة العامة للأمم المتحدة بالاستناد إلى بحث للبنك الدولي تحت عنوان: تمويل التنمية العالمية ومؤشرات التنمية في العالم، يمكن الاطلاع عليه على شبكة الإنترنت.

(أ) النسب المئوية السنوية.

(ب) نسبة مئوية.

الحاجة إلى تخفيف عبء الديون الخارجية على نطاق أوسع

٥٩ - وكما نوقش في تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي قياس المبالغ المناسبة المطلوبة لتخفيف الديون بأهداف التنمية الصريحة، على نحو ما تنص عليه الأهداف الإنمائية للألفية. وعندئذ، يحدد مبلغ تخفيف عبء الديون على أساس المعونة الإنمائية المتوقعة والحاجة إلى تحاشي وطأة الديون من جديد. وقد اتبع مكتب المحاسبة العام الأمريكي نهجا على نفس المنوال، حيث أجرى حسابا لمبلغ المعونة الإضافية الإجمالية المطلوبة للمعونة على تحقيق النمو الاقتصادي والقدرة على تحمل الديون في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وعلى غرار ذلك، تفيد لجنة أفريقيا في تقريرها أن معايير تخفيف الديون ينبغي أن تكون مشابهة لتلك التي تطبق بالنسبة للمعونة، وأن تركز بالتالي على استخدام الموارد التي يتم تحريرها من أجل الحد من الفقر وتحقيق النمو. وتمشيا مع التوافق المتزايد في الآراء بشأن الحاجة إلى إجراء تخفيف كبير للديون بالنسبة للبلدان الأفريقية، كما يتضح من التقارير المذكورة أعلاه والتأييد الواسع النطاق الذي حظيت به مقترحات حكومة المملكة المتحدة، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم، في سياق الأهداف الإنمائية للألفية، بتأييد تخفيض الديون على نحو شامل ليعود بالنفع على سائر البلدان المثقلة بالديون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وإجراء تخفيف كبير

لعباء الديون بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل. وفي الماضي، كما هو الشأن بالنسبة لشطب ديون مصر (٢٩ بليون دولار)، والأردن (١,٤ بليون دولار)، وبولندا (٢,٧ بليون دولار)، قدم تخفيف مشابه لدعم بلدان في طريقها إلى إعادة التشكيل الاقتصادي واستئناف النمو.

٦٠ - على الرغم من أنه لا يتصور إجراء أي تخفيف خارجي للديون المحلية فإن النجاح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سيستعين إلى حد كبير بكفالة استقرار الاقتصاد الكلي، حيث تعد الإدارة الحكيمة للدين العام عنصرا هاما. وقد يساعد تخفيض الدين العام المحلي أيضا على تعزيز النمو من خلال تحرير الموارد من أجل قطاعات الاقتصاد المنتجة.

٦١ - وبناء عليه، يوصي الفريق بإلغاء ١٠٠ في المائة من الديون لفائدة جميع البلدان المنخفضة الدخل، بما في ذلك البلدان التي لا تستحق أن يخفف عنها عبء الديون. بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، كما يوصي بتخفيف هام للديون عن البلدان المتوسطة الدخل.

جيم - تحرير التجارة وضممان نجاحاتها بالنسبة لأفريقيا

٦٢ - فيما نمت التجارة ونصيبها في الدخل القومي بسرعة في معظم البلدان المتقدمة النمو والنامية على مدى نصف القرن المنصرم، فمن الملفت للنظر أن تخالف التجربة الأفريقية العادية هذا النمط. وبلغت حصة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من صادرات العالم نسبة ٣,١ في المائة في الخمسينات. وبحلول عام ١٩٩٠، انخفضت هذه الحصة إلى ١,٢ في المائة^(١٠). وبطبيعة الحال، هناك تنوع في تجارب البلدان الأفريقية. فعلى سبيل المثال، شهدت بوتسوانا وكوت ديفوار وموريشيوس، إلى جانب بلدان قليلة أخرى، معدلات هامة لنمو التجارة والدخل في فترات متباعدة. ومع ذلك، فإن الاستثناءات قليلة جدا وتظل التجارب غير المشجعة هي السمة الغالبة^(١١).

٦٣ - ويمكن تفسير مثل هذا التهميش عادة، بأسباب داخلية وخارجية. وقد أثبتت حالة اقتصادات الشرق الأقصى بوضوح أنه يجب التصدي لمعالجة كل من القيود الداخلية (أي سياسة الحماية الجمركية) والخارجية (أي سياسة الحماية الأجنبية) المفروضة على التجارة، إذا أريد للتجارة أن تصبح قاطرة للنمو وللحد من الفقر.

٦٤ - ومن الضروري دراسة الهيكل الحالي للتجارة. وسيتوقف تأثير التزعة الحمائية الخارجية (أي الإعانات الزراعية المقدم للاتحاد الأوروبي) على وجه الخصوص، على ما إذا كانت البلدان الأفريقية مستوردة أو مصدرة. ومن الواضح أن البلدان الأفريقية إذا ما كانت مصدرة للسلع الرئيسية، فإنها ستربح من جراء إزالة الإعانات الأجنبية التي تؤدي إلى تخفيض

الأسعار العالمية لهذه السلع. غير أنه بما أن معظم البلدان الأفريقية هي بلدان مستوردة، فإنها ستتضرر مبدئياً من إزالة إعانات الاتحاد الأوروبي بدلا من أن تستفيد لأن ذلك سيسفر عن ارتفاع الأسعار العالمية للسلع المعنية.

١ - التدابير الداخلية

الاقتصاد الكلي والمؤسسات

٦٥ - هناك عقبات داخلية عديدة تعوق التجارة الأفريقية. وتم منذ عدة عقود إبراز أهمية الحفاظ على سياسات سليمة للاقتصاد الكلي، وهي السياسات التي تتجلى في استقرار أسعار الصرف وانخفاض معدلات التضخم. ومن المتفق عليه أن من الضروري كذلك زيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية لتحقيق معدلات أكبر للنمو. وفي الوقت نفسه، حتى وإن لم تكن ظروف الاقتصاد الكلي على أحسن ما يرام وكان هناك نقص شديد في الهياكل الأساسية التي تتوفر لها مقومات البقاء، قد يكون لتوفير الحوافز المناسبة لمنظمي المشاريع والمستثمرين آثار محمودة على التصدير والأداء الاقتصادي.

السياسات العامة للتجارة

٦٦ - يتسم تقليص البلدان الأفريقية للحوافز التي لا يستهان بها والتي تفرضها بنفسها على التجارة بالأهمية لعدة اعتبارات. أولا، دلت الأعمال النظرية والتجريبية في الستينات والسبعينات على أن الحوافز التجارية التي تفرضها الدول نفسها قد تعوق استغلال الفرص التجارية في الخارج من خلال إحداث حافز على التحيز ضد الصادرات ولصالح الأسواق المحلية^(١٢). ثانيا، أدت الحوافز التجارية التي فرضتها البلدان الأفريقية في وجه بعضها البعض إلى الحد كذلك من قدرتها على تحقيق الربح من خلال التجارة.

٢ - العوامل الخارجية

٦٧ - تم التفاوض بشأن عدد من اتفاقات التجارة الخارجية في أفريقيا. وتتغير آثارها بالنسبة لما تجنيه أفريقيا من أرباح بحسب طبيعة هذه الاتفاقات.

الصعيد الثنائي

٦٨ - ما فتئت البلدان الأفريقية تشكل جزءا مما تم مؤخرا من تكاثر اتفاقات التجارة التفضيلية على الصعيد الثنائي ودون الإقليمي. ودخلت هذه الاتفاقات حيز الوجود بموجب بند التأهيل في منظمة التجارة العالمية المتاح للبلدان النامية. ومن المؤسف أن هذا البند

لا يفرض انضباطا يذكر، مما يسمح بجميع أنواع التحرير الجزئي والانتقائي للتجارة فيما بين البلدان الأعضاء. ومن غير المرجح أن يؤدي هذا التحرير الانتقائي والمخصص إلى تعزيز الكفاءة ويحتاج إلى تقييم دقيق قبل الشروع في اتخاذها.

٦٩ - ويعتبر القانون المتعلق بالنماء والفرص في أفريقيا مثالا آخر لاتفاقات التجارة التفضيلية الثنائية. فهو يزيد من الفرص التفضيلية لوصول الصادرات الأفريقية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في مجالات رئيسية، مثل الألبسة. غير أنه ينطوي على أفضليات معكوسة: مثل تقييد شروط الأهلية على أساس استخدام مدخلات الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، يقدر التحليل الذي أجراه البنك الدولي مؤخرا إلى أن وجود هذه الأفضليات المعكوسة يؤدي إلى تخفيض الفوائد المحصلة من القانون المذكور بشكل ملموس^(١٣). وقد تكون الفائدة أقل بكثير إذا ما أخذت بعين الاعتبار الخسائر المتكبدة من جراء متطلبات لا علاقة لها بالتجارة (كقبول معايير مفرطة للعمل على نحو غير لائق بهدف الحد من المنافسة بالنسبة لمنتجات الولايات المتحدة).

الأفضليات ذات الاتجاه الوحيد

٧٠ - تشتمل الأفضليات ذات الاتجاه الوحيد على خطط نظام الأفضليات المعمم ومبادرة أي شيء فيما عدا الأسلحة التي اتخذها الاتحاد الأوروبي والخطط التي تم الاتفاق بشأنها في إطار اتفاقات لومي واتفاقات كوتونو المتتالية. ويبين تقرير منظمة التجارة العالمية الأخير حول مستقبل المنظمة الأوجه العديدة التي تجعل هذه الخطط أقل إفادة مما تبدو عليه. فهي تسمح، على وجه الخصوص، بإزالة الامتيازات في حال زيادة الصادرات وتعفي السلع الحساسة وتقلص من النطاق الفعال للأفضليات، في حين تنتزع امتيازات لا صلة لها بالتجارة^(١٤).

جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف

٧١ - يوصي الفريق بأن تستخدم البلدان الأفريقية قدرتها التفاوضية لدعم تحرير التجارة المتعددة الأطراف في الدوحة وفيما بعد الدوحة.

٧٢ - وبما أنه ستكون هناك بعض الأصداء من البلدان المتقدمة النمو التي تواصل التحرير القائم على مفهوم الدولة الأولى بالرعاية، قد يكون من المناسب أيضا المطالبة بتقديم معونة إضافية، وخاصة للبلدان التي تعاني حاليا من انخفاض معدلات التبادل التجاري وارتفاع عبء الديون. وعليه، فإننا نقترح أن تقدم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مبررات قوية لتدفقات المعونة، سواء التعويضية منها أو الموجهة نحو التكيف في الأجل القصير، إلى

البلدان الأفريقية التي تأثرت تأثراً بالغاً بالقيمة المتدنية لأفضلياتها التقليدية مع تقدم عملية التحرير المتعددة الأطراف.

٧٣ - ويتعين هنا إبداء ثلاث ملاحظات أخرى:

(أ) مع تراجع الحواجز الجمركية، من المهم إيجاد مصادر أخرى للدخل لتحل محل إيرادات الضرائب التجارية المنخفضة، لأن هذه الإيرادات في العديد من البلدان الأفريقية لا تزال تشكل جزءاً هاماً من الإيرادات الإجمالية. وفي أثناء التحول إلى مصادر غير تجارية للدخل، قد تكون تدفقات المعونة الهادفة إلى سد العجز الحاصل في الإيرادات من جراء التحرير التجاري، ذات فوائد جمّة؛

(ب) عندما تعقب التحرير التجاري إعادة تخصيص الموارد، من الضروري أيضاً توفير برامج المساعدة على التكيف من أجل تيسير عملية التحول. وبناء عليه، ينبغي للبلدان الأفريقية أن تضع برامج للتكيف مثل شبكات السلامة الاجتماعية في البلدان المتقدمة النمو. ويمكن إنجاز تصميم مثل هذه المخططات وتمويلها بفضل المعونة المتعددة الأطراف. وإذا ما صممت برامج معونة التكيف هذه بعناية، من المفروض أن تقل تكلفتها نسبياً مقارنة مع الأرباح الطائلة المحتمل جنيها بفضل تحرير التجارة؛

(ج) في ضوء زيادة إمكانيات تقليص الإعانات الزراعية والحواجز التجارية في الخارج، تصبح قدرة المنتجين الأفارقة على الاستجابة للتغيرات في أسعار السوق مسألة في غاية الأهمية. وفي هذا السياق، ينبغي للبلدان الأفريقية أن تتصدى على وجه الاستعجال لإنشاء مؤسسات لتيسير استجابة أفضل في مجال العرض بغرض الاستفادة من فرص التصدير التي قد تتاح بفضل تحرير التجارة. وتنسجم هذه التدابير مع التركيز في التقرير على تعزيز القطاع الخاص، الذي ينبغي أن يضطلع بدور بارز في تنمية أفريقيا. ونعترف كما نشيد أيضاً بكون منظمة التجارة العالمية أقرت بالحاجة إلى التصدي للقيود التي تحد من قدرات البلدان الأفريقية وتعهدت بتعزيز مساعداتها التي تقدمها إلى البلدان الأفريقية في المجال التقني وفي مجال بناء القدرات.

دال - تشجيع حركة رأس المال الخاص والتحويلات

٧٤ - يشكل كل من حركة رأس المال الخاص وحالات العمال مصدراً هاماً لتمويل التنمية بالنسبة لأفريقيا بأسرها. وبالتالي، فمن الحيوي تحديد أفضل الطرق لتعزيز مواصلة اندماج هذه التدفقات في الاقتصادات الأفريقية.

١ - تدفقات رؤوس الأموال

٧٥ - يتمثل أحد أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، في اجتذاب تدفقات كبيرة وثابتة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولهذا الغرض، ينبغي أن تحتل هيئة مناخ استثماري جذاب أولوية عليا وعاجلة. ومع هذا، فلا يعدو الاستثمار الأجنبي المباشر كونه مصدرا واحدا من بين العديد من مصادر حركة رؤوس الأموال الخاصة التي قد تستفيد منها أفريقيا كما هو مبين في الجدول ٢ أدناه.

الجدول ٢

تدفقات رأس المال الخاص إلى أفريقيا، ١٩٩٨-٢٠٠٣

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	
١٣,٩	١٣,٧	٢٣,٨	٩,٣	١٠,١	٧,٥	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر
٣,٠	١,٩	٣,٧	٢,٣	٢,٢	٢,٠	شمال أفريقيا
١٠,٩	١١,٨	٢٠,١	٧,٠	٧,٩	٥,٥	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
٠,١ -	١,٧ -	٧,٢ -	١,٩ -	٩,٠	٣,٣	صافي تدفقات الحافظة ^(أ)
٠,٠٢ -	٠,٧ -	١,٤	٠,٣	٠,٦	٠,٥ -	شمال أفريقيا
٠,١ -	١,٠ -	٨,٧ -	٢,٢ -	٨,٤	٣,٩	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
٠,١	١,٦ -	٥,٩ -	١,٤	٥,٨	٣,٧	منها: صافي الأسهم
٠,٦ -	١,٠ -	٥,٠ -	٣,١ -	٤,٠ -	٤,٩ -	شمال أفريقيا
٠,٨	٠,٦ -	٠,٩ -	٤,٥	٩,٧	٨,٦	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
٩,٣ -	١٠,٤ -	٥,٤ -	٦,٨ -	٧,٦ -	٦,٥	صافي الاستثمارات الأخرى ^(ب)
٦,٥ -	٣,٤ -	١,٥	٢,٩ -	٠,٩ -	٢,٠	شمال أفريقيا
٢,٨ -	٦,٩ -	٦,٩ -	٣,٨ -	٦,٧ -	٤,٦	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
٤,٥	١,٧	١١,٢	٠,٦	١١,٥	١٧,٣	الحساب المالي للقطاع الخاص
٣,٤ -	٢,٣ -	٦,٦	٠,٤ -	١,٩	٣,٤	شمال أفريقيا
٧,٩	٣,٩	٤,٦	١,٠	٩,٧	١٣,٩	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

المصدر: صندوق النقد الدولي، حولية إحصاءات ميزان المدفوعات لعام ٢٠٠٤.

(أ) لا تشمل الدين العام الرسمي.

(ب) يتمثل أساسا في قروض وودائع.

٧٦ - وكما تبين من الجدول ٢، كانت هناك على مدى السنوات الست الماضية تدفقات صافية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل أفريقيا منتظمة إلى حد ما، وإن كانت متقلبة. بيد أنه تمت معاوضة هذه التدفقات جزئياً بتدفقات خارجة صافية في أصناف أخرى من رؤوس الأموال. وكان صافي تدفقات المحافظة المبين في الجدول متقلبا أيضا وأظهر تحولا سلبيا بدرجة كبيرة منذ سنة ٢٠٠٠. وعلى وجه الخصوص، يفسر إصدار الدين الخارجي وسداده لاحقا التقلبات الكبيرة في هذه الالتزامات. ويشير هذا إلى أن صافي الاقتراض الخاص عن طريق صكوك الدين كان ضئيلا نسبيا على مدى الفترة الأخيرة. وتظهر الاتجاهات الحديثة في الاستثمارات الخاصة الأخرى، التي تمثل أساسا القروض والودائع، ميلا نمطيا شبه ثابت نحو صافي التدفقات الخارجة، التي يبدو أن جزءا كبيرا منها يشكل سداد القروض. وقد عاش كل من منطقتي شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هذه التجربة.

٧٧ - ويمكن للمرء أن يلاحظ إجمالا، وفي حدود ما تعكسه الإحصاءات الرسمية من صورة دقيقة، أن الحساب المالي للقطاع الخاص المتعلق بأفريقيا يكشف عموما عن تدفقات صافية داخلية معتدلة على مدى السنوات الست الماضية. وكانت التدفقات إلى كل من منطقتي شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى متذبذبة، ولكن يبدو أن بلدان شمال أفريقيا قد شهدت خلال السنتين الماضيتين تدفقات خارجة صافية لرؤوس أموال، فيما ظل صافي التدفقات إلى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إيجابيا. بيد أن المبالغ المينة ليست ضخمة إطلاقا مقارنة باحتياجات أفريقيا إلى رأس المال الخارجي. ومن الواضح أيضا، بالنسبة لكلتا المنطقتين، أن صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد كان قوة الدعم الأساسية، فيما كانت الحركة في أصناف رؤوس الأموال الأخرى متقلبة ولا يمكن التنبؤ بها. وأدت التدفقات الخارجة الصافية إلى معاوضة المزايا المستمدة من التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى حد كبير.

٧٨ - ومن الواضح أن ثمة حاجة إلى تعميق الأسواق المالية في أفريقيا من أجل استغلال المدخرات العالمية في تلبية الاحتياجات الإنمائية للقارة. وفي هذا الصدد، يمكن للبلدان المتقدمة النمو أن تساعد الشركاء الأفارقة على النهوض بالأسواق المالية ومؤسساتها عن طريق توفير التثقيف والتدريب. ويمكن للبلدان الأعضاء في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أن تسهل من جانبها زيادة التدفقات عن طريق إزالة مختلف الحواجز والوفاء بالالتزامات عند استحقاقها. ومن شأن جميع هذه الإجراءات أن تساعد على زيادة الطاقة الاستيعابية لرؤوس الأموال الأجنبية.

٢ - التحويلات والحوالات

٧٩ - بالرغم من عدم وجود تدابير محددة، فمن المتفق عليه عموماً أن ملايين العمال الأفارقة الذين يعيشون خارج بلدانهم الأصلية يقومون بتحويل الأموال إلى أوطانهم على نحو منتظم نوعاً ما. وتشير تقديرات حديثة^(١٥) إلى أن عدد هؤلاء العمال المهاجرين يبلغ زهاء ١٧ مليوناً، يقيم منهم حوالي ٥ ملايين في أوروبا أو آسيا أو أمريكا الشمالية. وهكذا، يمكن لحوالات المهاجرين الأفارقة أن توفر تمويلاً هاماً للاستهلاك والاستثمار في بلدانهم الأصلية.

الجدول ٣

تدفقات التحويلات الخاصة إلى أفريقيا، في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٣

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)^(١)

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	
٢٠,٣	١٦,٦	١٥,٧	١٤,٣	١٣,٨	١٤,٦	مجموع أفريقيا
٩,٦	٨,٦	٨,٩	٧,٦	٧,٧	٧,٩	بلدان شمال أفريقيا
١٠,٧	٨,١	٦,٨	٦,٧	٦,١	٦,٧	بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

المصدر: صندوق النقد الدولي، حولية إحصاءات ميزان المدفوعات لعام ٢٠٠٤.

(أ) تشمل التدفقات الخصوصية تلك التدفقات المصنفة على أنها "حوالات العمال" و "حوالات خاصة أخرى". وليست هناك طريقة سهلة للتمييز بين هاتين المعاملتين.

٨٠ - رغم أن هذه الإحصاءات غير موثوقة تماماً نظراً لأسباب تقنية (ذلك أن بعض البلدان الأفريقية لا تقوم بجمع مثل هذه البيانات مطلقاً)، فإنها تمثل أفضل التقديرات المتاحة في الوقت الحاضر. وتشير هذه البيانات إلى أن أفريقيا ما فتئت تتلقى وسطياً خلال السنوات الأخيرة مبلغاً يتراوح من ١٤ إلى ١٦ بليون دولار سنوياً في شكل تحويلات خاصة، منها ما يقل قليلاً عن النصف موجه إلى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يبدو أن أوغندا والسودان وكينيا هي البلدان الرئيسية المتلقية لتلك التحويلات. وبالنسبة لبلدان شمال أفريقيا، تنصدر مصر والمغرب التحويلات المبلغ عنها.

٨١ - ومن الواضح أن التحويلات الخاصة إلى البلدان الأفريقية هائلة. والأهم من ذلك أن من المؤكد أن الأرقام المنشورة تقدر الحجم الحقيقي لتدفقات التحويلات بأقل من حقيقتها، لأن المهاجرين لديهم عدة خيارات في تحويل أموالهم إلى أوطانهم: فقد يختارون ما بين الكيانات المؤسسية مثل المصارف وويسترن يونيون، وماني غرام، ومكاتب الصرف،

وما شابهها، وبين القنوات غير الرسمية. وفيما يصعب تحديد الحجم الحقيقي لجزء التحويلات الوافدة إلى أفريقيا الذي يمر عن طريق القنوات غير الرسمية، من الواضح أن الحوافز الاقتصادية مثل ارتفاع التكاليف ورسوم المؤسسات وأسعار الصرف الباهظة هي القوى المحركة للأسواق غير الرسمية. وعندما ترتفع حوافز استخدام القنوات غير الرسمية بما فيه الكفاية، تظهر البحوث التجريبية أن تدفقات التحويلات المسجلة قد لا تتجاوز نصف مجموع المبالغ المتدفقة عبر جميع القنوات، أو ربما تقل عن نصفها^(١٦).

٨٢ - ولتسهيل حركة الحوالات، ينبغي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أن تضطلع بدور أكثر فعالية في تشجيع البلدان المتقدمة النمو والبلدان الأفريقية على حد سواء على تخفيف الحواجز القائمة المفروضة على دخول أو خروج رؤوس الأموال. وكما ذكر أعلاه، لا يقتصر دور هذه التدفقات على دعم الاستهلاك في الأوطان فحسب، بل إنها أيضا تدعم أنشطة الاستثمار التي تؤدي إلى زيادة نمو الناتج.

٨٣ - وترد أدناه عدة توصيات يُنتظر أن تساعد على تشجيع تدفقات رؤوس الأموال الخاصة والحوالات إلى البلدان الأفريقية:

(أ) النهوض بالمناخ الاقتصادي والتنظيمي الذي من شأنه أن يجذب الحوالات الوافدة وتدفقات رؤوس الأموال الداخلة عموما. ومن واجب البلدان المتقدمة النمو والبلدان الأفريقية على حد سواء أن تبذل المزيد من أجل بحث فرص الاستثمار في البلدان الأفريقية والتعريف بها؛

(ب) كفالة تماشي أسعار الصرف الوطنية مع مستويات السوق وكفالة ألا تؤدي الحواجز المفروضة على الصرف ومراقبة رؤوس الأموال إلى تشجيع نشاط السوق السوداء؛

(ج) تخفيف الحواجز أمام تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل من غير الديون، ولا سيما الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتخفيف التكاليف المفروضة على المهاجرين لإرسال حوالاتهم عن طريق قنوات المؤسسات المعترف بها. ويمكن لكل من البلدان المتقدمة النمو وشركائها من بلدان الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أن تشجع المصارف وغيرها من الوسطاء على تخفيض الرسوم المفروضة على مثل هذا النوع من المعاملات والاستفادة من تجربة البلدان الأخرى، خاصة في أمريكا اللاتينية، ومما أحرزته من تقدم؛

(د) وينبغي للسلطات الأفريقية أن تعتبر تدفقات رؤوس الأموال والحوالات جزءا هاما من إحصاءاتها الاقتصادية الوطنية. فتقدير حجم هذه التدفقات على نحو أفضل سيقود إلى تقييم أكثر دقة للظروف الاقتصادية، مما يساعد بالتالي على وضع سياسات أفضل للاقتصاد الكلي والهيكل الأساسية وتوطيد العملية الإنمائية برمتها.

رابعاً - إعطاء معنى عملي للدعم الدولي لجهود أفريقيا الإنمائية

٨٤ - تقوم الفرضية المركزية لهذا التقرير على أن الدعم الدولي حيوي لتحقيق أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ولدعم الجهود الراهنة الرامية إلى تحقيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية والتنمية في أفريقيا على حد سواء. وقد جرى التأكيد في العديد من التقارير الأخيرة على الاعتراف بأن أفريقيا ليست بحاجة إلى الدعم الدولي وحسب، بل وإلى دعم دولي كبير بشروط سخية على امتداد العقد القادم للمساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية الهامة المتفق عليها.

٨٥ - ويجري الترويج للدعم الدولي في الشراكة مع أفريقيا. فقد أبرزت فكرة الشراكة المعززة في كل من خطة عمل مجموعة البلدان الثمانية المتعلقة بأفريقيا المعتمدة في كاناناسكيس سنة ٢٠٠٢ وفي التقرير الأخير للجنة أفريقيا. ويتطلب هذا أن تحافظ أفريقيا وشركاؤها في التنمية على ما تضطلع به من أدوار في الصفقة وأن تقوم أفريقيا بتحسين أسلوب الحكم، كما يقوم الشركاء الآخرون، ومن بينهم منظومة الأمم المتحدة، بتحسين تقديم الدعم من أجل التنمية في أفريقيا وتحسين مراقبة التبرعات المعلنة والمبالغ المدفوعة.

ألف - تحسين تقديم الدعم الدولي لتنمية أفريقيا

٨٦ - تلقت أفريقيا خلال السنوات القليلة الماضية تعهدات بمزيد من الدعم تعكس كلا من الالتزامات المعلنة في مونتيري والاعتراف المتنامي بأن أفريقيا بحاجة إلى مزيد من الدعم الدولي ولا سيما الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لمساعدتها في جهودها الإنمائية. وهناك فرق بين الإعلان عن تقديم الدعم، سواء في شكل معونة أو تخفيف الديون أو الحق في دخول الأسواق أو نقل للتكنولوجيا، وبين تقديم الدعم المتعهد به على نحو فعال وفي الوقت المناسب.

٨٧ - وثمة توافق متزايد في الآراء بشأن ما يمكن اعتباره تقدماً فعالاً للدعم الدولي، ولا سيما المساعدة الإنمائية. ويمكن ترجمة ذلك إلى مجموعة من المبادئ والأهداف. فينبغي، قدر الإمكان، ألا تكون المعونة مقيدة، لإعطاء البلدان المستفيدة مزيداً من المرونة في استخدام موارد المعونة. وينبغي لشركاء التنمية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف أن يقوموا بتبسيط نظم تنسيق المعونة والإبلاغ والمحاسبة لديهم. وينبغي أن تكون ثمة مساءلة للجهات المانحة من حيث استعدادها لتقييم الأداء فيما يتعلق بالالتزامات المعلنة وتقديم المساعدة المتعهد بها في الوقت المناسب. وينبغي أن تتماشى المساعدة الإنمائية مع أولويات البلدان الشريكة لا مع أولويات البلدان المانحة، وأن تستجيب لتلك الأولويات على نحو أوثق. وينبغي تخفيف

عبء الشروط الملازمة لبعض أصناف المساعدة، كمّا ونطاقاً، عن كاهل البلدان المستفيدة. وينبغي تبسيط الإجراءات المعقدة والمتضاربة التي يتبعها مختلف الجهات المانحة التي تُلقِي بعبء ثقيل على عاتق الأجهزة الإدارية للبلدان الشريكة المثقلة أصلاً.

٨٨ - ولعل تجربة جمهورية تنزانيا المتحدة خير ما يستدل به على تكاليف المعاملات المتعلقة بالمعونة المقدمة للبلدان الأفريقية. فقد طُلب إلى جمهورية تنزانيا المتحدة خلال سنة ١٩٩٩ إعداد ٢٤٠٠ تقرير للمانحين في الفصل الواحد. وكانت استقبلت سنوياً أكثر من ١٠٠٠ زيارة قامت بها الجهات المانحة^(١٧). وسعى من الحكومة لتخفيف العبء الذي تفرضه تلك الطلبات، أعلنت عن فترة "عطلة للبعثات" لا تستقبل البلاد خلالها أي وفد من الجهات المانحة. وبحلول سنة ٢٠٠٣، قامت الجهات المانحة بإيفاد ما يناهز ٢٣٠ بعثة، تُنفذ نحو ٥ في المائة منها على نحو مشترك^(١٨). ومن الواضح أن تنسيق المساعدة التي تقدمها الجهات المانحة ومتطلبات تقديم التقارير للحصول على المعونة وعدد البعثات الموفدة أمور لا تزال تشكل تحدياً كبيراً أمام تقديم الدعم الدولي لأفريقيا.

٨٩ - وتعدّ الجهود التي بذلتها الجهات المانحة مؤخراً من أجل وضع بعض المبادئ التوجيهية لتحسين فعالية المعونة (مثل توصية عام ٢٠٠١ بشأن عدم تقييد المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نمواً وإعلان روما لعام ٢٠٠٣ المعني بالتنسيق وإعلان باريس لعام ٢٠٠٥ بشأن فعالية المعونة) خطوة مهمة في سبيل التصدي لأوجه القصور الراهنة في تقديم المساعدة. بيد أنه سيلزم بذل مزيد من الجهود لتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في مختلف هذه الإعلانات والتعجيل بذلك.

باء - تحسين نوعية وتنسيق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة

٩٠ - تشكل الوكالات والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ركناً هاماً من أركان الدعوة من أجل تقديم الدعم الدولي لأفريقيا. وتضطلع منظومة الأمم المتحدة بدور واسع النطاق في أفريقيا بدءاً من تقديم المعونة الإنسانية الطارئة وإلى الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وحماية حقوق الإنسان والتنمية. وما فتئ الدعم الذي تقدمه وكالات الأمم المتحدة يصب في أربع فئات رئيسية هي: تمويل المشاريع والبرامج، وبناء القدرات وتنمية المؤسسات، ونشاط الدعوة، ووضع المعايير.

٩١ - ولدى تقديم الدعم في هذه المجالات، تؤدي مشاكل انعدام التنسيق التي تتعرض لها وكالات التنمية الثنائية إلى الإضرار أيضاً بعمليات منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا. وتظهر مشاكل التنسيق في أوجه عدة، حيث تبرز مثلاً في تدني عدد المشاريع التي تنفذ بصورة مشتركة بالتلازم مع البرامج التي يعمل في إطارها العديد من الوكالات، وفي عدم التشاور بما

يكفي بين تلك الوكالات في تصميم تلك البرامج، وفي العبء الإداري الثقيل الذي تُلقى به هذه المشاريع المتداخلة على كاهل الحكومات المضيفة. وهناك مجال آخر لا يزال يشكو من انعدام التنسيق يتمثل في الوصلة بين منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المنشأ حديثاً. والمسألة الرئيسية هنا هي أن منظومة الأمم المتحدة تشترك مع الاتحاد الأفريقي بنفس القدر الذي كانت تشترك فيه مع منظمة الوحدة الأفريقية، رغم توسيع دور الاتحاد الأفريقي ومسؤولياته. وأثناء المشاورات التي أجريت بشأن هذا التقرير، أُخبرنا بأنه يجري استكشاف وضع ترتيبات خلف بديلة، وأنه يجري تطوير بعض المقترحات لإعادة وضع آلية للتشاور بين منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وستسد هذه الخطوة فراغا كبيرا في هذا المجال.

٩٢ - وتعد الجهود المبذولة حالياً من أجل تحسين وتعزيز انسجام السياسات العامة وتنسيق العمليات على كل من الصعيد القطري، من خلال صكوك مثل الأهداف الإنمائية للألفية وورقات استراتيجية الحد من الفقر، والصعيد الإقليمي من خلال آلية التشاور الإقليمي، تطوراً موضع ترحيب. وسيلزم تكثيف هذه الجهود من أجل تخفيف تكاليف التنسيق الباهظة التي تتكبدها الحكومات الأفريقية، من جهة ومن أجل زيادة الأثر الجماعي للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا. وفي أثناء المشاورات التي أجراها الفريق، قُدِّم منظور آخر لتحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة يتمثل في أن تعيين إحدى وكالات منظومة الأمم المتحدة، عوضاً عن فرادى المانحين سيلاقي قبولا أكثر باعتبارها منسقا طبيعياً ومحايدا للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في قطاعات بعينها من الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، مثل الزراعة أو الهياكل الأساسية.

٩٣ - وقد استقت منظومة الأمم المتحدة العديد من الدروس من تجارب الوكالات في دعم التنمية الأفريقية على مدى العقدين الماضيين. ويمكن الاستفادة من هذه الدروس، بل وينبغي الاستفادة منها في تصميم الدعم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ومن أجل دعم البلدان الأفريقية على نحو أفضل لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، يمكن للإجراءات التالية أن تساعد في هذا الصدد:

(أ) ينبغي لوكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تعمل معا من أجل تقديم دعم مُركَّز ومُنسَّق للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومساعدة البلدان الأفريقية على حشد موارد مالية مهمة لتنمية أفريقيا، بما في ذلك الموارد اللازمة للبرامج والمشاريع في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

(ب) ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم جهود الحكومات الرامية إلى تحسين إدارة المعونة وتقديمها، وبلورة المشاريع وتنفيذها.

جيم - تحسين رصد الإعلان عن التبرعات والمدفوعات

٩٤ - يكتسي الوفاء بالالتزامات المتعهد بها لأفريقيا أهمية حاسمة في إنجاح تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وبالمقابل، يمكن لتباطؤ تحصيل التبرعات المعلنة أو تأخيرها أن يعيق وتيرة التنفيذ، ويفسد ترتيب الأولويات لدى البلدان الشريكة ويؤدي إلى انعدام الثقة في الدعم الدولي. وهذا ما ينبغي ألا يحدث. وينبغي أن يقرن الدعم المتجدد والمتزايد لأفريقيا بجهود متجددة لإنشاء آلية فعالة من أجل استعراض الالتزامات والمدفوعات لأفريقيا ورصدها. ويعد هذا أكثر من مجرد عمل تقني يتمثل في نشر أرقام دورية عن التزامات المعونة ومدفوعاتها، ذلك أن العديد من المنظمات، بما فيها الأمم المتحدة، تقوم فعلا بذلك العمل.

٩٥ - وبدلاً من ذلك، يتطلب هذا الأمر أقل ما يتطلب وجود عملية للتشاور والحوار لمتابعة الالتزامات المتعهد بها. وينبغي أن تُصمم العملية بحيث تستجيب لثلاثة شروط. ينبغي للعملية أن تشمل شراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لكفالة الشرعية الإقليمية والمصادقية الدولية. وينبغي للأشخاص الذين يقع عليهم الاختيار للمشاركة في العملية أن يضطلعوا بمهامهم جزئياً كمفاوضين وكدعاة من أجل تنمية أفريقيا. وينبغي أن تناط بالعملية ولاية استعراض جميع جوانب الدعم الدولي المقدم لأفريقيا وتقديم التقارير عنه.

خامساً - موجز التوصيات الموجهة إلى المجتمع الدولي، بما فيه منظومة الأمم المتحدة

٩٦ - ينقل تقرير الفريق الاستشاري رسالة أساسية مزدوجة: فالرسالة الأولى هي أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لا يمكن أن تنجح دون تحقيق زيادة مهمة في الدعم الدولي؛ أما الرسالة الثانية فهي أن إطلاق قدرات أفريقيا الإنمائية الكامنة الهائلة يتطلب تسخير الابتكار والحيوية اللذين تتسم بهما المبادرة الخاصة في طائفة من المجالات، ومنها الزراعة والصناعة والعلم والتكنولوجيا وتنمية الهياكل الأساسية. ويعتقد الفريق الاستشاري بأن تعزيز المبادرة الخاصة بمفهومها الواسع عامل رئيسي في التحول الاقتصادي في أفريقيا، وأن وجود قطاع عام فعال وداعم ومقتدر هو أمر حيوي في تحقيق الأهداف السالفة الذكر.

٩٧ - وقد لاحظ الفريق الاستشاري في متن التقرير عدداً من المجالات التي تتطلب قيام البلدان الأفريقية بإجراء في مجال السياسة العامة. وتعلق هذه المجالات أساساً بالحاجة إلى مواصلة تحسين نوعية الإدارة الاقتصادية والسياسية وعملاتها. ويعتقد الفريق الاستشاري بأن لهذه أمور أهمية جوهرية خاصة. بيد أن الفريق الاستشاري، تمشياً مع الولاية المعهودة إليه، يورد أدناه عدداً من التوصيات التي تستلزم إجراءات عاجلة من جانب المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة.

المعونة

٩٨ - يؤيد الفريق الاستشاري تأييدا كاملا الدعوة إلى تحقيق زيادة جوهرية في مستويات المعونة (صافية من تخفيف الديون والمساعدة الإنسانية) وفقا للالتزامات التي تعهدت بها مجموعة البلدان الصناعية الكبرى الثمانية في مونتيري، بالمكسيك، والتعهد بتوجيه ما لا يقل عن نصف هذه الزيادة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٩٩ - وينبغي أن تُمنح البلدان الأفريقية، التي تلتزم بتهيئة بيئة سياسية جيدة وتُظهر ذلك فعلا وفقا للمعايير التي اعتمدها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأقرها المجتمع الدولي، مستويات المعونة التي تحتاج إليها لتنفيذ البرامج والمشاريع الاستثمارية المتفق عليها في إطار ورقات استراتيجية الحد من الفقر، وميزانيات الدعم، شريطة أن تفي بالالتزامات التي قطعتها على نفسها.

١٠٠ - ويجب تقديم المعونة في شكل منح (أو في شكل قروض مع منح تعادل ما يزيد بكثير على ٢٥ في المائة) وجعلها قابلة للتنبؤ وغير مقيدة، وذلك للحد من اختلالات تنفيذ الميزانية وتحسين القيمة الشرائية للنقد.

١٠١ - ويجب تقديم المعونة في إطار زمني متعدد السنوات والإبقاء عليها لتشجيع البلدان على التعهد بالتزامات نفقات طويلة الأجل، لا سيما من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها على الصعيد الدولي.

١٠٢ - ويجب أن تسعى الجهات المانحة للمعونة إلى تحسين اتساق أهداف المساعدة التي تقدمها في إطار كل من الخطط والاستراتيجيات الإنمائية المدعومة قُطريا، بما فيها ورقات استراتيجية الحد من الفقر، وتنسيق إجراءاتها الإدارية على نحو أفضل.

١٠٣ - ويجب على الجهات المانحة أن تلتزم بوجه خاص ببرنامج معجل ومُحدد زمنيا لتنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مختلف الإعلانات، بما فيها التوصية بشأن عدم ربط المساعدة الإنمائية الرسمية بأقل البلدان نموا، وإعلان روما لعام ٢٠٠٣ المتعلق بالتنسيق وإعلان باريس لعام ٢٠٠٥ بشأن فعالية المعونة، وذلك سعيا لتحسين دور المعونة وتعزيز أثرها.

تخفيف الديون

١٠٤ - ينبغي أيضا أن يركز معيار تخفيف الديون على الاستخدام الفعلي للموارد التي يتم تحريرها من أجل الحد من الفقر وتحقيق النمو. وينبغي قياس المستوى المناسب لتخفيف الديون بالأهداف الإنمائية الصريحة التي عرّفتها عملية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

١٠٥- ويؤيد الفريق الاستشاري تأييدا قويا المقترح القاضي بإلغاء جميع الديون، في كل الأحوال، بالنسبة لجميع البلدان ذات الدخل المنخفض. وينبغي أن تستفيد البلدان ذات الدخل المتوسط من تخفيف جوهري للديون.

التجارة

١٠٦- ينوه الفريق بالدور الهام الذي يمكن لتحرير التجارة أن يؤديه فيما يتعلق بالتنمية في أفريقيا. ومن الضروري أن يأتي هذا التحرير من جانب كل من البلدان الأفريقية والبلدان الأخرى.

١٠٧- وسوف يؤدي تخفيض الحواجز التجارية الأفريقية، التي ما زالت حواجز كبيرة، إلى إلغاء الحواجز التي تؤدي إلى التحيز ضد الصادرات؛ كما أنه سيمكن البلدان الأفريقية من الاستفادة من التجارة فيما بين البلدان النامية.

١٠٨- ولا يقل عن ذلك أهمية تخفيض الحواجز التجارية التي تواجه أفريقيا. ولكن ينبه الفريق إلى ضرورة ألا يغيب هيكل التجارة الأفريقية عن الأذهان. فعلى سبيل المثال، يمكن خفض الدعم المقدم للزراعة في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية أن يضر بالعديد من البلدان الأفريقية التي تدرج ضمن المستوردين الصافين للسلع الزراعية، وليس مصدريها، بدلا من أن يفيدها.

١٠٩- ومن الضروري، عندما يلزم تخصيص الموارد للاستفادة من تحرير التجارة، أن تنشأ المؤسسات التي من شأنها أن تيسر عملية التخصيص هذه. ولا بد من تقديم المساعدة إلى القطاع الخاص، الذي يشدد هذا التقرير على دوره، من خلال تدابير من قبيل توفير الائتمان وإرساء حقوق الملكية بصورة واضحة وتقديم المساعدة التقنية حيثما يقتضي الأمر.

١١٠- وفضلا عن ذلك، يوصي الفريق بأن توضع في أفريقيا على الفور برامج مماثلة لبرامج المساعدة على التكيف التي تقترن بتحرير الواردات في البلدان المتقدمة النمو. وتحتاج البلدان الأفريقية إلى مساعدة متعددة الأطراف لإعداد وتمويل برامج المساعدة على التكيف هذه.

١١١- وفي حين أن عدد اتفاقات التجارة التفضيلية الثنائية ودون الإقليمية في أفريقيا آخذ في التزايد، يرى الفريق أن إتمام جولة الدوحة لمفاوضات التجارة المتعددة الأطراف يشكل أولوية هامة بالنسبة للبلدان الأفريقية، ويحث الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا على دعمها بشكل كامل.

١١٢- وفي سبيل تيسير إتمام جولة الدوحة، يرى الفريق أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا بوسعها أن تطرح أسبابا قوية تدعو لتوفير تدفقات المعونة، سواء التعويضية أو الموجهة

لأغراض التكيف على المدى القصير، للبلدان الأفريقية التي تتضرر بدرجة شديدة من انخفاض قيمة الأفضليات التقليدية الممنوحة لها كبلدان أولى بالرعاية مع مضي عملية التحرير قدما.

١١٣- ويحث الفريق المجتمع الدولي على دعم عملية بناء الهياكل الأساسية، تعزيزا للهدف الذي تنشده الشراكة الجديدة فيما يتعلق بإفساح المجال أمام التجارة داخل أفريقيا كي تنمو بشكل يعود بالنفع على الجميع.

تدفقات رأس المال والتحويلات

١١٤- ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تبذل جهودا للتشجيع على اتخاذ تدابير ضمن السياسات العامة من شأنها أن تيسر توجيه التحويلات وتدفقات رأس المال إلى أفريقيا، وذلك عن طريق التشجيع على تخفيض الرسوم التي تفرضها المصارف وغيرها من الوسطاء على التحويلات، ومن خلال تشجيع فرص الاستثمار في أفريقيا.

تنمية القطاع الخاص

١١٥- ثمة حاجة ملحة إلى توفير الدعم النشط من جانب المؤسسات المتعددة الأطراف والبلدان المتقدمة النمو، من أجل إحراز النجاح في تعزيز الأعمال التجارية الخاصة في أفريقيا. إذ ينبغي على وجه التحديد أن تقوم وكالات التنمية بتعزيز تعاونها التقني مع الشراكة الجديدة ومع فرادى البلدان، عن طريق مساعدتها على وضع استراتيجيات خاصة بكل بلد على حدة من أجل الارتقاء بمناخ الاستثمار فيها.

١١٦- وكخطوة أولى، ينبغي للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف أن تعزز من تنسيق عملية تقديم المساعدة فيما بينها، وأن تسعى إلى زيادة كفاءتها، وبذلك تخفف الضغوط التي تفرض على القدرات الإدارية للحكومات الأفريقية. ويمكن في هذا الصدد توجيه الأموال المقدمة للمساعدة التقنية من خلال آلية متعددة الأطراف. ويمكن للوكالات المتعددة الأطراف أن توفر المساعدات التقنية والمالية اللازمة لإقامة وكالات محلية لتشجيع الاستثمار. وينبغي في هذا الإطار أن يولي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مزيدا من التركيز للدور الذي يؤديه القطاع الخاص ضمن أطر سياساتهما المتعلقة بورقات استراتيجية الحد من الفقر.

النهوض بنوعية الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة وبتنسيقه

١١٧- ينبغي لمؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة أن تبذل مزيدا من الجهود للعمل بصورة مشتركة على توفير دعم مركز ومنسق للشراكة الجديدة ومساعدة البلدان الأفريقية في حشد موارد مالية كبيرة من أجل التنمية في أفريقيا، بما في ذلك موارد للبرامج والمشاريع

التي تضطلع بها الشراكة الجديدة، على الصعيدين الوطني والإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أيضا لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم الجهود التي تبذلها الحكومات لتحسين إدارة المعونة وتسليمها، وصياغة المشاريع وتنفيذها.

تحسين رصد التعهدات المالية والمدفوعات

١١٨- ينبغي إرساء عملية للتشاور والحوار بشأن متابعة ما يصدر من تعهدات. وينبغي أن تنطوي هذه العملية على شراكة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، وأن يجري التكليف في إطارها بمتابعة التعهدات المالية واستعراض جميع جوانب الدعم الدولي المقدم لأفريقيا والإبلاغ عنها.

الحواشي

(١) مشروع الأمم المتحدة للألفية، الاستثمار في التنمية: وضع خطة عملية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (قام بنشره أولا مؤسسة إيرث سكان، لندن وسترلينغ، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥). للاطلاع على نص التقرير انظر الموقع <http://www.unmillenniumproject.org>.

(٢) المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، مصالحنا المشتركة: تقرير لجنة أفريقيا *Our Common Interest: Report of the Commission for Africa* (لندن، آذار/مارس ٢٠٠٥). للاطلاع على نص التقرير، انظر <http://www.commissionforafrica.org>.

(٣) انظر 23، Tina Rosenberg, "Thin again: AIDS", in *Foreign Policy*, March/April 2005, p. 23. وانظر أيضا *Action Plan to Prevent Brain Drain: Building Equitable Health Systems in Africa. A White Paper by Physicians for Human Rights* (Boston, Mass., USA, June 2004).

(٤) Rosenberg, ibid.

(٥) Jagdish Bhagwati, "Development aid: getting it right" in *OECD Observer*, No. 249 (May 2005), pp. 27-29.

(٦) Xaba J. and others, *The Informal Sector in Sub-Saharan Africa*, Working Paper on the Informal Economy (Geneva, International Labour Office, 2002), p. 3, citing M.A. Chen, 2001.

(٧) IMF/World Bank, *Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative: Status of Implementation* (Washington, D.C., 20 August 2004), p. 7.

(٨) United Nations Conference on Trade and Development (2004), *Economic Development in Africa; Debt Sustainability: Oasis or Mirage?* (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع E.OR. II.D.37) ص ١٠.

(٩) المرجع نفسه، الجدول ١.

(١٠) See Francis NG and Alexander Yeats, "Open economies work better! Did Africa's protectionist policies cause its marginalization in world trade?" Working Paper No. 1636 (Washington, D.C., World Bank, August 1996) يمكن أيضا الاطلاع على توثيق هذه الظاهرة والظواهر المتصلة بهذه المسألة في اللجنة الاقتصادية

لأفريقيا: *Economic Report on Africa 2004: Unlocking Africa's Trade Potential* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 04.II.K.12).

(١١) يقول داني رودريك أن النسبة بين التجارة والناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأفريقية تتناسب مع مستويات نصيب الفرد من الدخل وعدد السكان في هذه البلدان. بيد أننا لا بد وأن نواجه الحقيقة المتمثلة في أن هذه النسبة قد تعرضت للانخفاض في حين أنها قد ارتفعت في جميع الأماكن الأخرى تقريبا. فهل كانت التغيرات التي طرأت على الدخول في أفريقيا نتيجة لعوامل خارجية هي المحرك الرئيسي لنسبة التجارة عندما صاحبت التغير الواضح في نسب التجارة تغيرات طرأت على نظم التجارة على الصعيد العالمي؟ فضلا عن ذلك، فإن دراسات التراجع المقطعية خادعة إلى حد ما ويمكن أن تؤدي إلى استنتاجات خاطئة. انظر: Dani Rodrik, "Trade policy and economic performance in sub-Saharan Africa" Working Paper No. 6562 (Cambridge, Mass., United States of America, National Bureau of Economic Research, 1998). See also V.N. Balasubramanyam, "Africa: trade performance, policies and prospects" (United Kingdom, University of Lancaster, 2002); paper commissioned by the African Development Bank.

(١٢) للاطلاع على بدايات هذه المناقشة بالنسبة للبلدان غير الأفريقية انظر Bhagwati، المرجع نفسه، وللاطلاع على براهين استمدت مؤخرا من أفريقيا، انظر Ng and Yeats، المرجع نفسه. وانظر أيضا Paul Collier، وهو خبير معروف في الاقتصاد الأفريقي عمل مستشارا رئيسيا للجنة المملكة المتحدة المعنية بأفريقيا، "The marginalization of Africa"، in *International Labour Review*, vol. 134, No. 4-5 (July 1995), pp. 541-557.

(١٣) انظر Aditya Matoo, Devesh Roy and Arvind Subramanyam, "The Africa Growth and Opportunity Act and its rules of origin: generosity undermined?", Policy Research Working paper 2908 (Washington, D.C., World Bank, October 2002).

(١٤) تقرير أعده فريق من الخبراء عينه المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، صدر في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وقد ترأس ذلك الفريق بيتر سذرلاند، وهو مدير عام سابق لمنظمة التجارة العالمية ومجموعة غات، التي خلفتها. كما يشترك اثنان من أعضاء ذلك الفريق في عضوية الفريق الاستشاري للأمين العام.

(١٥) Anne Harrison, "Working abroad: the benefits flowing from nationals working in other countries" ورقة قدمت إلى اجتماع المائدة المستديرة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعني بالتنمية المستدامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ (وتم استكمالها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤).

(١٦) للاطلاع على المحاولة التجريبية الوحيدة الموجودة في الوقت الحالي لقياس حجم التحويلات غير الرسمية، التي يتجه بعضها إلى أفريقيا، انظر Mohammed El Qorchi, Samuel Maimbo and John Wilson, "Informal funds transfer system: an analysis of the informal Hawala system", Occasional Paper No. 222 (Washington, D.C., International Monetary Fund, October 2003).

(١٧) خطاب أدلى به جيمس د. ولفينسون، رئيس مجموعة البنك الدولي، أمام مجلس إدارة مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في المناقشة السنوية المشتركة، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، T. J. Moss and H. S. Chiang, "Issue paper on debt sustainability No. 3: the other costs of high debt in poor countries: growth, policy dynamics, and institutions", (Washington, D.C., Center for Global Development, August 2003), p. 11; available at http://www.cgdev.org/docs/Moss_Chiang.pdf

(١٨) Organization for Economic Cooperation and Development, *Survey on Harmonisation and Alignment: Measuring Aid Harmonisation and Alignment in 14 Partner Countries*. Available at <http://www.oecd.org/dataoecd/31/37/33981948.pdf>.

المرفق الأول

أعضاء الفريق

إيميكاً أنياوكو (نيجيريا) يشغل حالياً منصب الرئيس الدولي للصندوق العالمي للطبيعة، ورئيس المجلس الاستشاري الرئاسي المعني بالعلاقات الدولية في نيجيريا، ونائب رئيس مجلس الجنوب في جنيف. وهو الأمين العام السابق للكمونولث ووزير خارجية سابق لنيجيريا.

جاغديش باغواقي (الهند) يعمل استاذاً للاقتصاد والقانون بجامعة كولومبيا، وهو زميل أقدم بمجلس العلاقات الخارجية. وقد عمل مستشاراً للمدير العام لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة غات) بشأن سياسات الاقتصاد، ومستشاراً خاصاً للأمم المتحدة بشأن العولمة، ومستشاراً خارجياً لمنظمة التجارة العالمية. وقد نشرت لتكريم البروفيسور باغواقي ثلاثة مجموعات من المقالات، كما منح العديد من الدرجات الفخرية والجوائز. وقد نال آخر كتبه، وهو *In Defense of Globalization* (في الدفاع عن العولمة) (مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠٠٤)، استحساناً عالمياً.

كوبيزي بوتشوي (غانا) مؤسس المبادرة المتعلقة بتملك أفريقيا لزام سياسات التنمية والرئيس التنفيذي للمبادرة. وهو وزير مالية سابق لغانا وعمل لعدة سنوات رئيساً لبحوث وبرامج أفريقيا في مركز التنمية الدولية في جامعة هارفارد. كما عمل رئيساً للفريق الذي قام باستعراض الخبرة المكتسبة في إطار برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، ويعمل حالياً كأستاذ زائر لاقتصاد التنمية الدولية بكلية فلتشر بجامعة تفتس.

ميشيل كامديسو (فرنسا)^(١) رئيس مركز الدراسات الاستطلاعية الدولية، وممثل خاص لرئيس جمهورية فرنسا لشؤون أفريقيا والمحافظ الفخري لمصرف فرنسا. وهو مدير عام سابق لصندوق النقد الدولي، وعمل رئيساً لنادي باريس ورئيساً للجنة شؤون النقد في الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

فانتو تشيرو (إثيوبيا) يضطلع بتدريس دورات في الدراسات الأفريقية ودراسات التنمية بالجامعة الأمريكية، بواشنطن العاصمة، ويعمل حالياً منظمًا لاجتماعات المسار المتعلق بالبرنامج الاقتصادي العالمي من عملية هلسنكي، المتصلة بالعولمة والديمقراطية.

ريكاردو هاوسمان (فنزويلا) يعمل حالياً أستاذاً لممارسات التنمية الاقتصادية بكلية كنيتي لشؤون الحكم بجامعة هارفارد.

(أ) لم يتمكن من المشاركة في الاجتماعين الرسميين اللذين عقدهما الفريق في نيويورك.

ريتشارد جولي (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) زميل بحوث بمعهد دراسات التنمية بالمملكة المتحدة وزميل بحوث أقدم بمركز الدراسات العليا بجامعة مدينة نيويورك، حيث يعمل كمدير مشارك لمشروع التاريخ الفكري للأمم المتحدة.

آن كريستين سيدنس (النرويج) تعمل حاليا كمستشارة أقدم ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعملت كوزيرة للتعاون الإنمائي بالنرويج. وتتمتع بخلفية في مجال البحوث والعمل في القطاع الخاص. وعملت كزميلة بحوث ونائبة مدير معهد فريديوف نانسن، حيث عملت أيضا بمشروع بلدان الشمال الأوروبي لإصلاح الأمم المتحدة، كما عملت مديرة ومستشارة أقدم للمسائل المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات بشركة ستاتويل النرويجية للنفط.

كارول لانكستر (الولايات المتحدة الأمريكية) أستاذة بجامعة جورج تاون، واشنطن العاصمة، وزميل زائر بمركز التنمية العالمية. وعملت نائبة لمدير وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، ونائبة مساعد وزير الخارجية لشؤون أفريقيا، كما شغلت عددا من المناصب الحكومية الأخرى.

ماساكي مياجي (اليابان) مستشار للشركات بمؤسسة ميتسوبيشي. وتولى أيضا مهام مختلفة بمؤسسة ميتسوبيشي، بما في ذلك فترتا انتداب للعمل بجنوب أفريقيا، وقد شغل في الفترة الثانية منصب المدير العام لفرع جوهانسبرغ. وبالإضافة إلى ذلك، فهو عضو بالجلسة الرئاسية للمستثمرين الدوليين لجنوب أفريقيا والمائدة المستديرة الرئاسية للمستثمرين بجمهورية تنزانيا المتحدة. وعين مؤخرا عضوا بالفريق الاستشاري الرئاسي للاستثمار الخارجي بنيجيريا وغانا.

جوليان نغو سوم (الكاميرون) رئيسة موظفي البحوث، وهي تشغل حاليا منصب مديرة المعلومات العلمية والتطور التكنولوجي بوزارة البحوث العلمية والتقنية بالكاميرون. وهي وزيرة سابقة للشؤون الاجتماعية وقضايا المرأة في الكاميرون.

سيريل رامافوزا (جنوب أفريقيا) المدير التنفيذي لمؤسسة الاستثمارات الموحدة للألفية؛ والمدير غير التنفيذي لشركة جونيك هولدينغز، التابعة لمجموعة MTN المحدودة ورابطة جنوب أفريقيا للتأمين ضد الأخطار الخاصة.

إسماعيل سراج الدين (مصر) مدير مكتبة الأسكندرية وأستاذ متميز بجامعة فاغنغين هولندا. ويعمل رئيسا وعضوا في مجموعة من اللجان الاستشارية للمؤسسات الأكاديمية والبحثية والعلمية والدولية، ويشارك في جهود المجتمع المدني، ويشمل ذلك الأكاديمية المصرية للعلوم وأكاديمية العالم الثالث للعلوم والأكاديمية الوطنية الهندية للعلوم الزراعية والأكاديمية الأوروبية للعلوم والفنون.

المرفق الثاني

الاجتماعات والمشاورات التي عقدها الفريق

أعضاء الفريق الحاضرون	الجهة التي عقد معها الاجتماع	تاريخ الاجتماع ومكانه
جميع أعضاء الفريق	إيطاليا ألبرتو ميتشيليني الممثل الشخصي لرئيس الوزراء لشؤون أفريقيا	٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، نيويورك
جميع أعضاء الفريق	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية غراهام ستيغمان مدير شؤون أفريقيا والشؤون الدولية والسياسات، بإدارة التنمية الدولية	٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، نيويورك
جميع أعضاء الفريق	اليابان توشيرو أوزاوا السفير، البعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة	٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، نيويورك
جميع أعضاء الفريق	الدانمرك لارس فابورغ - أندرسون السفير، نائب الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة	٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، نيويورك
جميع أعضاء الفريق	هولندا ديرك يان فان دين بيرغ السفير فوق العادة والمفوض، الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة	٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، نيويورك
جميع أعضاء الفريق	النرويج جون ل. لوفالد السفير فوق العادة والمفوض الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة	٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، نيويورك
جميع أعضاء الفريق	السويد أولا ستروم السفيرة نائبة الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة	٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، نيويورك

أعضاء الفريق الحاضرون	الجهة التي عقد معها الاجتماع	تاريخ الاجتماع ومكانه
جميع أعضاء الفريق	الاتحاد الروسي نيكولاي تشولكوف المبعوث فوق العادة والوزير المفوض نائب الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة	٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، نيويورك
جميع أعضاء الفريق	الائتلاف العالمي من أجل أفريقيا هييج غينغوب الأمين التنفيذي	٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، نيويورك
جميع أعضاء الفريق	أيرلندا كولين رافتير مستشار البعثة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة	٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، نيويورك
جميع أعضاء الفريق	البرتغال غونسالو آيريس دو سانتا كلارا غوميس السفير فوق العادة والمفوض، الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة	٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، نيويورك
جميع أعضاء الفريق	كندا إلين رايت مديرة وحدة الإدارة والأمن والاتصالات بأمانة صندوق كندا من أجل أفريقيا، الوكالة الكندية للتنمية الدولية	٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، نيويورك
جميع أعضاء الفريق	فنلندا سيربا ماينبا المستشارة والمديرة الإقليمية بإدارة شؤون أفريقيا والشرق الأوسط	٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، نيويورك
جميع أعضاء الفريق	فرنسا جان - مارك دي لا سابلير السفير المفوض فوق العادة الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة	٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، نيويورك

أعضاء الفريق الحاضرون	الجهة التي عقد معها الاجتماع	تاريخ الاجتماع ومكانه
إيميكأ أنياوكو	رئيس جمهورية نيجيريا ورئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أولو سيغون أوباسانجو	٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ أبوجا
إيميكأ أنياوكو ريتشارد جولي	لجنة أفريقيا مايلز ويكستيد رئيس الأمانة	من ١٦ إلى ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ لندن
إيميكأ أنياوكو ريتشارد جولي	إدارة التنمية الدولية ديف فيش مدير شؤون أفريقيا	من ١٦ إلى ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ لندن
إيميكأ أنياوكو ريتشارد جولي	وزارة الخزانة الملكية نيكولاس ستيرن الأمين الدائم	من ١٦ إلى ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ لندن
جوليان نغو سوم ماساكي مياجي	أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وايزمان نكوهلو، الرئيس التنفيذي نغواكو موناكهيسي، الاتصال والتنسيق على الصعيد الدولي	من ١ إلى ٣ آذار/مارس ٢٠٠٥ جنوب أفريقيا
جوليان نغو سوم	اللجنة التوجيهية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تونغي أولاغونجو، الرئيس	من ١ إلى ٣ آذار/مارس ٢٠٠٥ جنوب أفريقيا
كويسي بوتشوي فانتو تشيرو	نائبة وزيرة الخارجية لشؤون أفريقيا، الولايات المتحدة الأمريكية كونستانس نيومان	٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥ واشنطن العاصمة
كويسي بوتشوي فانتو تشيرو	مكتب الشؤون الإقليمية والأمنية، مكتب الشؤون الأفريقية، وزارة خارجية الولايات المتحدة دونالد هفلين، نائب المدير	٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥ واشنطن العاصمة
آن كريستين سيدنيس	الأمم المتحدة: فرقة عمل معنية بأفريقيا إدارة شؤون نزع السلاح، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وإدارة شؤون الإعلام، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة	١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ نيويورك